TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/39(2)/3
8 January 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون ، الجزء الثاني
جنيف ، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

سياسات التجارة والتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي: إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية والدعم الدولي اللازم لها

تقرير من أمانة الأونكتاد

GE.93-50028 ٣٩٠٠ح (A)

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	موجز واستنتاجات	١ -٣٩	١
الاول	ـ إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية:		
	الاتجاهات الاخيرة	٣٠-٤٨	٧
	ألف ـ مقدمة	٣٠-٣٣	٧
	باء ـ أهداف إصلاحات السياسات التجارية	٣٤-٣٥	٨
	جيم ـ كيفية سير الاصلاحات	٣٦-٤٨	٩
الثاني	ـ الحاجة إلى الدعم الخارجي: قضايا السياسة العامة		
	الرئيسية	٤٩-١٣٨	١٤
	ألف ـ مقدمة	٤٩-٥٦	١٤
	باء ـ ادخال تحسينات على الوصول إلى الأسواق	٥٧-٧١	١٦
	جيم ـ النظام التجاري الدولي: المسائل المتعلقة بأمن الوصول إلى الأسواق	٧٣-٩٠	١٩
	دال ـ سياسة المنافسة	٩١-١٠٥	٢٥
	هاء ـ نقل التكنولوجيا	١٠٦-١٢٢	٢٩
	واو ـ اصلاحات السياسات والاستثمار الاجنبي المباشر ...	١٢٣-١٣٦	٣٤
	زاي ـ دور التعاون التقني	١٣٧-١٣٨	٣٨

موجز واستنتاجات

١ - سينظر المجلس ، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين ، في إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية والدعم الدولي اللازم لتنفيذها بصورة ناجحة . وقد تم إعداد هذا التقرير لتيسير مداولات المجلس بشأن هذا الموضوع .

٢ - وجاء النظر في هذه المسألة في وقته المناسب . إذ شرع عدد متزايد من البلدان النامية في إصلاحات اقتصادية بعيدة الأثر في إطار سعيها المستمر إلى تحقيق النمو الاقتصادي . وتعاونت المؤسسات المالية الدولية بنشاط في الشروع في العديد من هذه الإصلاحات . وانطوت برامج الإصلاحات على تضحيات كبيرة من جانب البلدان النامية لتحمّل تكاليف التكيف الهيكلي .

٣ - وعادة ما شكلت إصلاحات السياسات التجارية عناصر هامة في جهود الإصلاح الأوسع نطاقا . وتتجه أهم خصائص التغيرات في السياسات التجارية ، بصورة متزايدة ، نحو تحرير التجارة . وكان من المتوقع أن تساعد الإصلاحات ، في جملة أمور أخرى ، البلدان النامية على جني ثمار الميزة النسبية الدينامية من خلال توسيع الصادرات وتنوعها ولا سيما المنتجات المصنّعة .

٤ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم ، فإن العديد من الإصلاحات لم تحقق أهدافها بعد . وتمكن عدد قليل من البلدان النامية ، و لا سيما بلدان الاقتصادات النامية الأكثر تقدما ، من زيادة صادراتها واستثماراتها بوجه ملحوظ وعلى أساس مستمر . ولعب الدعم الخارجي ، في هذه الحالة ، إلى جانب السياسات الداخلية لتلك البلدان ، دورا هاما .

٥ - ولذلك ، فإن زيادة عدد الإصلاحات الناجحة يمكن أن يشكل أهم أهداف التعاون الاقتصادي الدولي والدعم الخارجي . وزيادة الفعالية ، والمصالح المتبادلة ، والانصاف في الاقتصاد الدولي هي أهم أسباب توسيع نطاق الدعم الخارجي . ويحدد هذا التقرير الدعم الخارجي المطلوب ، مع التركيز على توسيع التجارة والمكاسب من قضايا السياسة العامة المتعلقة بالتجارة .

٦ - ويمكن تقديم هذا الدعم ، بوجه خاص ، من خلال ضمان الوصول بلا عوائق إلى أسواق التصدير وتنمية نظام تجاري دولي عادل وآمن يمكن التنبؤ به ، عن طريق قيام الشركاء التجاريين بتعزيز الهياكل السوقية التنافسية ، وتوفير الحوافز وتقديم

المساعدة التي تؤدي إلى نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية . ويمكن أن يشكل التعاون التقني وسيلة هامة أخرى للدعم الخارجي .

٧ - وتوضح الخبرة أنه ليس هناك أي معيار أو نموذج لنهج يتعلق بالسياسات التجارية يمكن تطبيقه على جميع البلدان النامية . ولذلك ، ينبغي أن يسمح الدعم الدولي بتعددية السياسات وبنُهج مرنة حيال إصلاحات السياسات التجارية .

الدعم المقدم من خلال إجراء تحسينات في الوصول إلى الأسواق والتكيف الهيكلي

٨ - يمكن لخفض التعريفات والحواجز غير التعريفية أو القضاء عليها في البلدان المتقدمة أن يسهم بصورة ملحوظة في نجاح الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإصلاح السياسات التجارية . وفضلا عن ذلك ، فمن شأن التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة الجاري تمشيا مع تحول المواقف التنافسية الدولية أن يتيح أمام البلدان النامية فرصا سوقية جديدة . ولذلك ، سيكون تصميم وتنفيذ تدابير المساعدة المقدمة لإجراء تكيف فعال في الاقتصادات المتقدمة ، بمثابة عنصر هام آخر للدعم الخارجي المقدم إلى البلدان النامية .

٩ - وآليات الشفافية الوطنية هي وسائل هامة لتحرير الاقتصادات المحلية وتعزيز التكيف الهيكلي الإيجابي: فمن شأن هذه الآليات أن تسهم ، من خلال الكشف عن تكاليف ومنافع الحماية في منظور شامل للاقتصاد ، في صنع القرارات القائمة على المعرفة والمتعلقة بالسياسات التجارية ، وزيادة فهم مبادرات السياسات التجارية . ولذلك ، ينبغي تشجيع هذه الآليات في جميع البلدان والتجمعات الاقتصادية .

الدعم من خلال ضمان الوصول إلى الأسواق

١٠ - إن ضمان الوصول إلى الأسواق ، يستدعي نظاما تجاريا دوليا يستند إلى قواعد وضوابط متعددة الأطراف وفعالة وواضحة ، لا إلى وزن اقتصادي وتجاري . ولا بد أن يشمل الدعم الدولي لإصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية ، العمل على بناء توافق في الآراء يرمي إلى تعزيز النظام التجاري الدولي الملتزم بالقواعد ، والحد من المنازعات التجارية .

١١ - وتعتبر التدابير المتخذة في مجال الزراعة والآثار المُشوِّهة للتجارة المترتبة على الإعانات ، مصادر هامة للمنازعات التجارية . وفضلا عن ذلك ، أصبحت تدابير مكافحة الإغراق التي ما زالت تُعتمد من جهة واحدة وبصورة انتقائية ، في حالات عديدة وسيلة مفضلة لعرقلة تجارة المصدرين المنافسين . وأخيرا ، فإن التدابير البيئية المتعلقة بالتجارة ، تشكل مجالا آخر يتزايد فيه احتمال ظهور المنازعات التجارية .

١٢ - ويتطلب إيجاد حلول للمنازعات التجارية ، اعتماد نُهج وإجراءات محددة وذلك في آن معا داخل وخارج إطار الغات . وكانت معظم هذه القضايا موضوع مفاوضات متعمقة في جولة أوروغواي . وفضلا عن ذلك ، تم التصدي لمعظم هذه القضايا في إطار عدد من الترتيبات التجارية الإقليمية مثل اتفاق المجال الاقتصادي الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . ومع ذلك ، فإن بناء التوافق الدولي في الآراء على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي ، وزيادته بصورة ملحوظة واستمراره ، مطلوب ، فيما يبدو ، بصورة ملحة ، في مجالات المنازعات التجارية التقليدية والجديدة والمحتملة ، وذلك للحد من الاحتكاكات التجارية وتعزيز نظام تجاري دولي ملتزم بالقواعد .

١٣ - وسيكون دور الأونكتاد في هذا المجال ، متمشيا على نحو تام مع مهامه وولايته المتمثلتين في تحليل السياسات وتحديد المشاكل وإيجاد حلول فعالة لها ، بما في ذلك منظور الإنذار المبكر ، على النحو الذي حددته الفقرة ٥٣ من التزام كرتاخينا . وسيختلف هذا العمل عن أنشطة الغات القانونية والملتزمة أساسا بالقواعد ، وآلياتها لتسوية المنازعات ؛ والواقع ، يمكن لذلك العمل أن يكمّل بصورة مفيدة المجال الأخير . وللتعمق في دراسة هذه المسائل ، قد يرغب المجلس في أن ينظر في مسألة إنشاء فريق عامل مخصص حكومي دولي ، لاستنباط منظور للإنذار المبكر وغيره من المقترحات الملائمة لتخفيف حدة المنازعات التجارية .

دعم الهياكل السوقية التنافسية

١٤ - ينبغي اتخاذ إجراء فعال على المستوى المتعدد الأطراف لضمان الهياكل السوقية التنافسية الضرورية لنجاح إصلاحات السياسات التجارية . وهناك حاجة ملحة لزيادة التنسيق بين التجارة وسياسات المنافسة في مجالات عديدة . وفضلا عن ذلك ، يظهر عند تفاعل الممارسات التجارية التقييدية وحماية الملكية الفكرية ، سؤال لمعرفة كيفية تحقيق توازن بين حماية الحقوق والتجارة الحرة والمنافسة . وأوجه عدم الاتساق القائمة هي مصدر محتمل للمنازعات التجارية .

١٥ - ولقد تمثل رد فعل صانعي السياسات إزاء القضايا في اتباع سبل مختلفة . فبالنسبة لصغار الشركاء التجاريين والبلدان النامية بوجه خاص ، يكون الدعم الخارجي المقدم في شكل مبادئ وضوابط متعددة الأطراف ، أفضل من اتخاذ إجراء من طرف واحد . ولذلك ، اقتُرح دراسة قواعد الغات لمعرفة كيفية تطبيقها على سياسة المنافسة لمراعاة اتساع السياق العالمي لتنفيذ هذه السياسة .

١٦ - ومن شأن زيادة توثيق العلاقة بين النظامين اللذين يحكمان مجالات التجارة والمنافسة ، أن يعود بالفائدة على النظامين . وفي الوقت نفسه ، فإن التنفيذ الكامل لأحكام مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، سيكون بمثابة خطوة نحو تعزيز المعايير المتعددة الأطراف التي تربط المنافسة بالتجارة .

١٧ - وبالنسبة للبلدان النامية التي تقوم بإصلاحات اقتصادية ، من الأهمية بمكان اعتماد سياسات منافسة متوخاة تتمشى مع تلك التي تعتمدها البلدان المتقدمة ، التي نفذت جميعها تشريعات منافسة وأنشأت سلطات لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية . ومرة أخرى ، فإن الدعم الخارجي مفيد في هذا الصدد .

١٨ - ولإحراز مزيد من التقدم في هذه المجالات ، قد يرغب مجلس التجارة والتنمية ، من خلال فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، أن يجري مناقشات استقصائية بشأن ملاءمة وطرائق التدرج في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة ، وذلك باستخدام آلية التشاور التي تنص عليها مجموعة المبادئ والقواعد .

<u>تقديم الدعم من خلال نقل التكنولوجيا</u>

١٩ - وزيادة التفوق التكنولوجي هو مقوم حاسم من المقومات اللازمة لاستمرار الإصلاحات التجارية والتكيف الهيكلي والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل . ويتمثل أهم اعتبار ينبغي مراعاته عند صياغة استراتيجيات لبلوغ أنجع تفاعل بين القدرات المحلية والتكنولوجيا الخارجية ، في مستوى التطور التكنولوجي الذي بلغه البلد المضيف .

٢٠ - ويمكن لسياسات بلدان المصدر أن تيسر من عملية نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية . ولهذا الغرض ، فإن إحدى آليات الدعم الدولي التي تستحق الاهتمام ، هي استخدام حوافز سعرية تستند الى السوق ، وتستهدف نقل التكنولوجيات المحددة والحاسمة الى البلدان النامية .

٢١ - وهناك ميل متزايد نحو جعل التعاون الصناعي والتكنولوجي يتخذ شكل تحالفات استراتيجية . ولا نعرف إلا القليل عن الآثار الناجمة عن ذلك على الوصول الى تكنولوجيات جديدة . ويتعين استكشاف إجراءات ممكنة للسياسة العامة لتعزيز التحالفات الاستراتيجية فيما بين المؤسسات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، التي تؤدي الى نقل التكنولوجيا المفيدة .

٢٢ - وتواجه أقل البلدان نموا خطرا بالغا يتمثل في المعاناة من التهميش التكنولوجي . وهناك المزيد الواجب تعلّمه بشأن معايير اختيار مشاريع قائمة على التكنولوجيا المحلية ، في بلدان ذات دخل منخفض وذات قاعدة تكنولوجية غير نامية ، وكذلك بشأن كيفية إقناع المصادر الخارجية للمشاركة بصورة مثمرة .

الدعم المقدم الى الاستثمار الأجنبي المباشر

٢٣ - ألغت بلدان نامية عديدة الضوابط التنظيمية وحررت الاستثمار الأجنبي المباشر بغية جذب ذلك الاستثمار وبالتالي تحسين قدرتها على التنافس على المستوى الدولي وتوسيع قدرتها على التصدير . وعلى الرغم من هذه الجهود ، فإن المسألة لا تزال تتعلق بمعرفة ما إذا كان بالإمكان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل طائفة أوسع من البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان الأصغر حجما وذات الدخل المنخفض ، وفي ظل أية ظروف . ويمكن أن تسهم البلدان المضيفة وبلدان المصدر على السواء في هذه الأهداف .

٢٤ - ويتعين على البلدان المضيفة أن تبذل جهودا دائبة لتحسين سياساتها المتعلقة بتعزيز قدرات الشركات المحلية ، بغية جعلها مناسبة وجذابة كشركاء مع المستثمرين الأجانب .

٢٥ - ولم تقم بعض بلدان المصدر الرئيسية ذات الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا بإجراءات قليلة لم تتجاوز النص على إطار حر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخارج . ومع ذلك ، اعتمدت بعض بلدان المصدر الأخرى طائفة أوسع من التدابير التشجيعية . ويتعين مراجعة هذه الخطط للتأكد مما إذا كان بالإمكان أن تشمل منافعها البلدان النامية بوجه عام وضمان ألا تؤثر أحكامها بصورة عكسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية سواء كان ذلك ضمنا أم صراحة . وهناك مجال لإجراء تحسن في هذا الصدد فيما يبدو .

٢٦ - والتركيز في العلاقات الاستثمارية الدولية في تحول من حماية الاستثمار التقليدي واتفاقات الضمانات ، الى التعاون الاستثماري الفعال بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ومع ذلك توضح الخبرة المكتسبة ، أنه بغية جعل مثل هذه الاتفاقات الثنائية للتعاون ، فعالة ، ينبغي أن تتضمن أحكاما مالية ملائمة .

٢٧ - وبالإضافة الى ذلك ، تقدم منظمات دولية ومؤسسات لتمويل التنمية متعددة الأطراف مختلفة ، دعما كبيرا للاستثمار ، وللمشاريع المشتركة ولأنشطة التعاون الصناعي في البلدان النامية . ويتمثل أحد أهدافها في تعزيز التوجه التصديري لهذه الأنشطة .

٢٨ - ولئن كانت جميع هذه التدابير هامة ، فإنها لم تكن كافية ، فيما يبدو ، لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى عدد أكبر من البلدان النامية . ولا تزال هناك حاجة لاتخاذ مبادرات محددة في مجال السياسة العامة تستهدف فئات معينة من المستثمرين المحتملين وقطاعات معينة وشركات البلدان المضيفة ، وكذلك حاجة لزيادة التعاون بين مؤسسات تشجيع الاستثمار ومؤسسات التمويل في بلدان المصدر والبلدان المضيفة لهذا الغرض .

<u>التعاون التقني</u>

٢٩ - يمكن للتعاون التقني الذي يقدمه الاونكتاد أن يسهم إسهاما هاما في صياغة إصلاحات السياسات التجارية وتنفيذها بصورة ناجحة .

الفصل الأول

إصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية: الاتجاهات الأخيرة

ألف - مقدمة

٣٠ - شرع عدد متزايد من البلدان النامية في الثمانينات في إصلاحات اقتصادية بعيدة المدى في إطار سعيها المستمر لتنمية اقتصادية مطردة . وبحلول التسعينات ، كانت معظم البلدان النامية قد شرعت في الإصلاحات . وكانت معظم برامج الإصلاح جريئة وانطوت على تضحيات كبيرة لتحمّل نفقات التكيف الهيكلي . وكانت إصلاحات السياسات التجارية ، في معظم الحالات ، أهم سمة من سمات جهود الإصلاح الى جانب برامج الاقتصاد الكلي وبرامج التكيف الهيكلي .

٣١ - واختلفت مصادر الإصلاحات . إذ أشارت بالنسبة لبعض البلدان ، الى مرحلة جديدة من مراحل التنمية . والصين أبرز مثال على ذلك . وبالنسبة لبلدان عديدة ، شُرع في الإصلاحات كجزء من عملية تثبيت الاقتصاد الكلي كرد فعل للأزمات الاقتصادية التي تواجهها تلك البلدان . ويقع في هذه الفئات عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا . وللشروع في مثل هذه الإصلاحات ، قدمت مؤسسات بريتون وودز أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، تعاونها النشيط في هذا المجال . وكان العنصر المشترك فيما بين جميع هذه البلدان هو الجهود البارزة التي بذلتها حكوماتها للشروع في مثل هذه الإصلاحات . فلم تنتهج هذه البلدان بالضرورة نفس المجموعة المختلطة من السياسات العامة أو نفس التدرج في السياسة العامة . والواقع ، فقد اختلفت نُهج السياسة العامة بسبب اختلاف الظروف الأولية والائتلافات السياسية المحتملة ، والقدرات المؤسسية ، والأفضليات السياسية ومستوى الدعم الدولي . وللاسف ، لم يتلق العديد منها دائما الدعم الخارجي الكافي مثل تمويل التنمية ، وأسعار أفضل للسلع الأساسية أو تحسين الوصول الى الأسواق . ولهذه الأسباب جميعا ، اختلفت الخبرات والنتائج أيضا .

٣٢ - واعترف الأونكتاد الثامن الذي تناول على وجه التحديد هذه القضايا ، بأن عددا متزايدا من البلدان النامية اعتمد إصلاحات جريئة للسياسات العامة تضمنت تحرير التجارة بصورة طموحة ومستقلة . واستنتج في جملة أمور أخرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن ييسر ، في الوقت المناسب ، إدماج جميع البلدان بما في ذلك البلدان النامية ، في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي . ومنذ ذلك الحين ، شرع في أكثر من مرة في إطار الأونكتاد في دراسة مكثفة للاتجاهات المتعلقة بإصلاحات السياسات التجارية ، وكذلك في إطار تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٢ ، وفي عدد من

الدراسات القطرية أو في وثائق المعلومات الاساسية المعدة للدورة الاولى للفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية[١] . ويتناول هذا التقرير هذه القضايا بهدف تحديد الدعم الدولي المطلوب مع التركيز على توسيع التجارة والمكاسب من قضايا السياسات العامة المتعلقة بالتجارة . ولا يتناول هذا التقرير ، القضايا المتعلقة بالاقتصاد الكلي العالمي ولا قضايا الدعم الهامة في مجالات أخرى مثل تمويل التنمية والسلع الاساسية .

٣٣ - وينقسم هذا التقرير الى فصلين . يتناول الفصل الاول مناقشة أهداف إصلاحات السياسات التجارية وكيفية سيرها . ويتناول الفصل الثاني قضايا السياسة العامة الهامة المتعلقة بالدعم الخارجي المستصوب ، ويركز على المجالات التالية: تحسين الوصول الى الاسواق وضمانه ، وسياسة المنافسة ، ونقل التكنولوجيا ، والاستثمار الاجنبي المباشر ودور التعاون التقني .

باء - أهداف إصلاحات السياسات التجارية

٣٤ - إن إصلاحات السياسات التجارية المشار اليها أعلاه التي شرعت فيها البلدان النامية في السنوات الاخيرة ، كانت عادة جزءا من برامجها للإصلاح الاقتصادي الاوسع نطاقا التي تشتمل على تثبيت الاسعار وإزالة الضوابط من الاقتصاد الداخلي والخصخصة وتحرير القطاع المالي وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وتحسين مرونة أسواق العمل . وتمثل الهدف الاساسي لهذه الإصلاحات في التعجيل بعملية التنمية من خلال تحسين القدرة على التنافس على المستوى الدولي ، وزيادة الفعالية في توزيع الموارد ، وحفز الوفورات والاستثمار على الصعيد المحلي ودعم القدرات التكنولوجية المحلية لجني ثمار التكنولوجيات الجديدة والميزة النسبية الحيوية . وقد شغلت إصلاحات السياسات التجارية ، في جميع هذه الحالات تقريبا ، مكانا مركزيا واستراتيجيا .

٣٥ - وانطوت إصلاحات السياسات التجارية على قدر كبير من التحرير ، وإصلاحات الصرف الاجنبي وتخفيض قيمة العملة ، وإصلاح الحوافز التصديرية وغيرها من التدابير الترويجية ، واعتماد معايير دولية . وبصورة أكثر تحديدا ، تضمن التحرير تدابير مثل الحد من الضوابط المفروضة على الصادرات والتجارة الحكومية وإلغاء حصص الاستيراد ، وإصدار تراخيص استيراد وغيرها من القيود النوعية (واحيانا الاستعاضة عنها بمقابلها التعريفي) ؛ وتخفيض مستوى وتنوع معدلات التعريفات المفروضة على الواردات[٢] . وقد سعت هذه التدابير الى الحد من التحيز ضد الصادرات مقابل المبيعات المحلية والتشويهات في توزيع الموارد ، وزيادة التنافس وجعل الاسعار المحلية للسلع القابلة للتبادل ، أقرب الى الاسعار الدولية ، الامر الذي يؤدي الى

زيادة المشاركة في تقسيم العمل على المستوى الدولي من خلال توسيع الصادرات وتنويعها بحيث تصبح سلعا مصنعة وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى . وكان من المتوقع أن يؤدي توسيع الصادرات الى إعطاء حفز جديد للأنشطة الاقتصادية ، وزيادة حصائل النقد الأجنبي لخدمة الديون وتخفيف حدة القيود التي تفرض على قدرات الاستيراد والتي غالبا ما تكون صارمة ، وتوسيع الاستثمار بخطوات أسرع وبالتالي التعجيل بالتنمية الاقتصادية .

جيم - كيفية سير الإصلاحات

٣٦ - كان مدى إصلاحات السياسات التجارية التي قامت بها البلدان النامية في الثمانينات ، مذهلا من حيث القضاء على القيود الكمية (أو تحويلها الى تعريفات) ، وترشيد هياكل التعريفات والحد من مستويات التعريفات[٣] . بل إن بعض البلدان النامية شبتت جميع جداولها للتعريفات الجمركية في مستويات منخفضة للغاية ، والواقع ، فقد كانت هذه البلدان هي الوحيدة التي قامت بذلك حتى الآن . وبحلول عام ١٩٩٠ ، بلغت ثلاثة أرباع البلدان المدرجة في عيّنة مؤلفة من ٣٤ بلدا ناميا ، توفرت للأونكتاد بيانات عنها في قاعدة بياناته المتعلقة بتدابير السياسات التجارية ، مستوى ما من التحرير من القيود الكمية التي تجاوزت ٩٠ في المائة ، بينما قامت أكثر من نصف هذه البلدان ، في الواقع ، بتحرير نظم استيرادها من مثل هذه القيود ، مع استثناءات قليلة فقط . وحققت قرابة ٤٠ في المائة من البلدان المدرجة في العيّنة مستويات كبيرة من التحرير من القيود الكمية ونسبة للتعريفات تقل عن ٢٥ في المائة على السواء . وقامت بلدان قليلة ، مثل شيلي وبوليفيا ، بتوحيد نسب تعريفاتها لجميع الفئات . وبالمثل ، كان حجم عمليات تخفيض قيمة العملة المصحوبة بإصلاحات السياسات التجارية ، واسعا للغاية . فمثلا ، انخفضت أسعار الصرف ، بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧ ، في ٧٣ بلدا من بين جميع البلدان النامية التي تتوفر بشأنها البيانات ، مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالقيمة الاسمية ، على الرغم من أن هذه البلدان لم تنجح جميعها في ترجمة انخفاض قيمة العملة الاسمي الى انخفاض حقيقي .

٣٧ - ولإجراء تقييم لهذه الإصلاحات ، من الهام مراعاة أن البلدان النامية تختلف فيما بينها الى حد كبير من حيث خصائصها الاقتصادية والسياسية . وفضلا عن ذلك ، فقد شرع في تحرير تجارة البلدان النامية ، في ظروف خاصة وصعبة للغاية . فأولا ، تباطأت سرعة الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وكذلك الطلب على الصادرات من البلدان النامية . والى جانب ذلك ، انخفض سعر السلع الأساسية انخفاضا كبيرا في الثمانينات وذلك ليس بالقيمة الحقيقية فحسب ، بل بالقيمة الاسمية أيضا . ونتيجة ذلك ، تدهورت

بشدة قدرة البلدان النامية على الاستيراد . وثانيا ، تزايدت الضغوط الحمائية المفروضة في البلدان الصناعية على المنتجات ذات الاهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية ، وذلك في وضع قام فيه عدد كبير من البلدان النامية بتحويل مسار استراتيجياته التجارية نحو الخارج . وثالثا أجبر عبء الديون بلدانا نامية عديدة على زيادة ضغط وارداتها ؛ إذ تعين عليها أن تسجل فائضا في الميزان التجاري . وأخيرا ، كان صافي التدفقات المالية من المؤسسات المالية الدولية نحو البلدان النامية ، بدوره أيضا ، سلبيا في السنوات الأخيرة(٤) . ولهذه العوامل أثر هام على مضمون ونتيجة الإصلاحات .

٣٨ - وقام عدد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكذلك العديد من رجال العلم ، بدراسة كيفية سير برامج الإصلاحات في البلدان النامية . وقد نتجت عن هذه الدراسات عبر قيّمة للغاية بشأن الإصلاحات . وتتعلق هذه العبر بكل من تدابير السياسة العامة على المستويين الداخلي والدولي . فمثلاً ، أبرزت الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(٥) ، أهمية التوقيت الملائم للاصلاحات والاقتصاد السياسي لبرامج الإصلاح مثال ذلك القوى المحرّكة للمجموعات السياسية والائتلافات القادرة على دعم البرامج أو تأخير تنفيذها . واستنتجت الدراسة ، في جملة أمور ، أنه لما كانت نتيجة الإصلاحات متنوعة ، فإن احتمال عدم إحراز تقدم قد يكون أكبر في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض . ووفقا لذلك ، فإن هذه البلدان تحتاج إلى فترات أطول ودعم أكبر لكي تنجز برامجها الاصلاحية بصورة ناجحة . كما أكدت الدراسة على أهمية تكاليف التكيف المرتبطة بالاصلاحات ، وأوصت باتباع بعض السبل ولا سيما تمويل التنمية والوصول إلى الأسواق الخ ، وهي سبل يمكن لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تقدم بواسطتها دعمها إلى البلدان النامية .

٣٩ - وأوضحت أهم مؤشرات الأداء التجاري والاقتصادي في عدد من البلدان النامية التي شرعت في تكيف هيكلي وإصلاحات للسياسات التجارية في أواسط الثمانينات ، إحراز بعض التقدم ، لكنها كشفت أيضاً عن ضعف هام (انظر الجدولين ١ و٢ من المرفق)(٦) . ولم تحقق العديد من هذه الإصلاحات أهدافها حتى الآن .

٤٠ - ولئن كان من الصحيح أن الغالبية العظمى من هذه الدول سجلت في النصف الثاني من الثمانينات ، نمواً حقيقياً ومتسارعاً في الصادرات ، بالمقارنة بمتوسط النمو السنوي لكل واحدة منها خلال العقد ككل ، فإنها سجلت نمواً أسرع في الصادرات في وقت شهدت فيه أيضاً البلدان النامية كمجموعة ، تسارعاً في توسيع الصادرات وذلك يرجع

إلى حد كبير إلى النمو الاقتصادي العالمي الأقوى نسبياً في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ ، بعد الانكماش الذي حدث في أوائل الثمانينات . والواقع ، سجلت البلدان الـ ١٥ المدرجة في العينة والتي شرعت في الإصلاحات ، نمواً أبطأ في الصادرات في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ بالمقارنة بالبلدان النامية كمجموعة ؛ إذ كانت معدلات النمو في معظم هذه البلدان التي شرعت في الإصلاحات ، أقل بكثير من المعدلات التي بلغتها مجموعة البلدان النامية كلها . وفضلاً عن ذلك ، سجلت أربعة بلدان شرعت في الإصلاحات (المكسيك والسنغال وسري لانكا وتركيا) نمواً أبطأ في الصادرات أو حتى نمواً سلبياً فيها في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ بالمقارنة بما سجلته خلال العقد ككل . وبالنسبة لمعظم البلدان الـ ١٥ التي شرعت في الإصلاحات ، بما في ذلك جميع البلدان الواقعة جنوب الصحراء والمدرجة في العيّنة ، كان نصيب صادراتها من الصادرات العالمية ، أقل في عام ١٩٩٠ منه في عام ١٩٨٥ .

٤١ ـ كما أن التقدم المحرز في بناء القدرة على التصدير الصناعي لم يكن مشجعاً بدوره . وعلى الرغم من أن نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات ازداد بالنسبة للبلدان النامية ككل ، بنسبة ١٦ نقطة في المائة في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ ، فلم يسجل سوى بلدين من البلدان الواردة في العيّنة والتي شرعت في الإصلاحات (المكسيك والمغرب) زيادة تجاوزت ١٠ نقاط في المائة خلال هذه الفترة[٧] . وشهد نصيب المصنوعات من مجموع الصادرات ، ركوداً في البلدان الواقعة جنوب الصحراء . وفيما يتعلق بنصيب السوق العالمية من صادرات المصنوعات ، لا يستطيع إلا نصف بلدان العيّنة التي تتوفر بشأنها مثل هذه المعلومات ، توسيع نطاق نصيبها ، ولكن هنا أيضاً لم يسجل أي بلد من البلدان الواقعة جنوب الصحراء ، زيادة في هذا المجال . فبدلاً من ذلك عانى بلدان منها من انخفاض ملحوظ (كوت ديفوار والسنغال) .

٤٢ ـ ويقدّم نمو الناتج المحلي الاجمالي في ١٥ بلداً من البلدان التي شرعت في الإصلاحات ، صورة أكثر إيجابية ، نظراً لأن معظمها حققت في الثمانينات نمواً في الناتج المحلي الاجمالي اقترب من متوسط أداء البلدان النامية كمجموعة خلال العقد الماضي . وفضلاً عن ذلك ، سجلت معظم بلدان العيّنة ، نمواً متسارعاً في الناتج المحلي الإجمالي في النصف الثاني من الثمانينات . وبالمقارنة ، لم يبعث النمو في القيمة المضافة التصنيعية ، على الرضا بنفس الدرجة . فلم تحقق إلا ثلاثة بلدان من بلدان العيّنة (تركيا وسري لانكا والسنغال) في الثمانينات معدلات للنمو في القيمة المضافة التصنيعية مماثلة للمعدلات التي سجلتها البلدان النامية كمجموعة ؛ وكان نمو القيمة المضافة التصنيعية في حالة جميع بلدان العيّنة التي شرعت في الإصلاحات والبالغ عددها ١٥ بلداً ، أبطأ بصورة ملحوظة بالمقارنة بحالة المصدرين الناجحين للمصنوعات في شرق وجنوب شرق آسيا .

٤٣ - وتحسَّن أداء الاستثمار في بعض بلدان العيّنة (شيلي وجامايكا وغانا) تحسناً ملحوظاً في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، بالمقارنة بمستواه خلال العقد ككل . ولم يتسارع نمو الاستثمار إلا قليلاً في بعض البلدان الأخرى التي شرعت في الإصلاحات ، بينما استمر في الانخفاض في بلدين (كوت ديفوار ونيجيريا) . ولذلك فإن الصورة مختلطة . ومن المسلَّم به أن تتطلب عملية الإصلاحات وقتاً أكثر ودعماً أكبر لتحقيق تحسينات ملحوظة في الانتاج والتجارة والاستثمار ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض .

٤٤ - ولدى تصميم وتنفيذ إصلاحات السياسات التجارية ، تظهر مسألتان هامتان هما '١' مستوى ومدى التكاليف الاقتصادية ومنافع الإصلاحات و'٢' المسار الزمني لهذه التكاليف وللمنافع المنبثقة عن الإصلاحات . وفي الأحوال العادية ، يظهر أثر التكاليف مباشرة ، في حين لا تظهر المكاسب إلا خلال فترة أطول . ويعتمد مستوى هذه التكاليف وطبيعتها ومداها ، والمنافع ، على عدد من العوامل الداخلية والخارجية على السواء . وركزت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية حديثاً ، على التكاليف الاجتماعية المترتبة على الإصلاحات(٨) . وتستند الدراسة إلى خبرة ٥٥ بلداً نامياً اعتمد برامج في الاصلاح الهيكلي تضمنت إصلاحات السياسات التجارية ، برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال الثمانينات ، وإلى وثائق شملت في جملة أمور أخرى ، انخفاض دخل الفرد في بلدان عديدة شرعت في الإصلاحات ، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض . واستنتجت الدراسة أن هناك حجة مقنعة لإيلاء أولوية عالية لهذه الإصلاحات التي تقدم أقصى قدر من التكامل بين الكفاءة والانصاف .

٤٥ - وفضلاً عن ذلك ، فإن تحرير التجارة في البلدان ذات الدخل المنخفض ، لم يحفِّز دائماً الصادرات من السلع المصنَّعة ، وصحبه في معظم الأحيان ، التضخم وتخلف الانتاج وفي حالات عديدة زوال التصنيع . وفي الحالة الخاصة لأفريقيا وغيرها من البلدان الأقل نمواً ، تشير المعلومات الواردة في الجدول ٣ من المرفق إلى أن الثمانينات شهدت ركودا أو انخفاضا في نصيب قطاع الصناعة التحويلية في أكثر من نصف البلدان التي تتوفر بشأنها البيانات . وبالمثل ، انخفض معدل نمو هذا القطاع خلال الثمانينات ، في أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان التي تتوفر بشأنها البيانات ، بالمقارنة بالسبعينات . ولهذه الأسباب ، فإن البلدان ذات الدخل المنخفض تحتاج إلى دعم دولي أكبر .

٤٦ - وفي البلدان التي بلغت مستويات رفيعة من النمو والتي تملك قاعدة صناعية هامة والتي لا تعاني من ضغط شديد على الواردات والتي تطبق مزيجاً من السياسات التي تجمع بين استبدال الواردات وترويج الصادرات و"الانتقائية" في مجالي الحماية وتحرير التجارة ، كانت النتائج أكثر مؤاتاة عموماً . وتظهر البلدان الآسيوية الناجحة

الحديثة العهد بالتصنيع ، التي تشمل كلا من الفئة الأولى والثانية من البلدان ، بصورة بارزة في هذه المجموعة . ويشير سجل سياساتها التجارية إلى أنها حذقت في المزج بين الأسواق وتدخُّل الحكومة . وبوجه خاص ، فإن رسم الأهداف في السياسات الصناعية والتجارية بما في ذلك إعانات التصدير والاعفاءات والخصوم الضريبية وتشجيع بناء القدرات التكنولوجية ، كانت من بين العوامل الحاسمة لنجاح هذه البلدان في تحقيق توسع مستمر في التصدير(٩) . وخلاف ذلك ، فشلت البلدان التي تعاني من ضغط على الواردات بسبب انعدام موارد النقد الأجنبي ، في مساعيها المبذولة لحفز الصادرات والاستفادة من إصلاح السياسات . وفضلاً عن ذلك ، فإنها تكبدت تكاليف اجتماعية كبيرة بسبب التضخم وتباطوء نمو الانتاج أو سلبيته .

٤٧ - ومن جهة أخرى ، هناك دليل على وجود علاقة متينة بين الاستثمار والصادرات والأداء الاقتصادي للبلدان النامية(١٠) . والاستثمار مطلوب لتنمية قدرة العرض ، وتحويل القدرة على الانتاج إلى إنتاج للتصدير ، والتدريب ، والتسويق وغيرها من جوانب توسيع الصادرات . وتوضح الخبرة أن زيادة الاستثمار وتحقيق توسع سريع في الصادرات ، لهما أهمية مركزية ، فيما يبدو ، للشروع في دورة فعالة للتنمية وبالتالي بلوغ أهداف إصلاحات السياسات التجارية .

٤٨ - وتلخيصاً لما ورد أعلاه ، شرع عدد كبير من البلدان النامية في إصلاحات للسياسات التجارية تتضمن تحرير الاستيراد في الثمانينات ، لكن عدداً صغيراً نسبياً ، وبوجه خاص أكثر الاقتصادات النامية تقدماً ، نجح في بلوغ أهداف إصلاحات السياسات التجارية وذلك في جملة أمور أخرى ، من خلال توسيع الصادرات ، ولا سيما من السلع المصنَّعة على أساس مستمر ، عن طريق اكتساب قدرات تكنولوجية والتعجيل بتكوين رؤوس الأموال . ولهذا الغرض ، لعب توفُّر الدعم الخارجي دوراً حاسماً ، إلى جانب سياسات تلك البلدان الداخلية المتسقة والابتكارية . ويمكن أن يشكل المسعى إلى زيادة عدد مثل هذه البلدان الناجحة ، أحد أهم أهداف التعاون الاقتصادي الدولي في السنوات المقبلة . وذلك سيتطلب تكثيف وتوسيع الدعم الخارجي . ويتناول الفصل الثاني هذا الجانب بغية تحديد مسائل السياسة العامة ذات الصلة .

الفصل الثاني

الحاجة الى الدعم الخارجي: قضايا السياسة العامة الرئيسية

ألف - مقدمة

٤٩ - يبدأ هذا الفصل بمناقشة موجزة للأساس المنطقي والعناصر الرئيسية للدعم الخارجي . وهو يحلل بعد ذلك عددا من الاحتياجات الأساسية للدعم الخارجي بقدر أكبر من التفصيل ، وكذلك الاجراءات اللازم اتخاذها في مجال السياسة العامة لتعزيز نطاق وفعالية هذا الدعم .

٥٠ - والتكاليف المتصلة بالاصلاحات التي تقوم بها حاليا البلدان النامية سوف تطرأ في الأجل القريب في حين أن المنافع سوف تتحقق في وقت لاحق . وهكذا سيلزم دعم خارجي لمساعدة العديد من هذه البلدان على التقليل إلى أدنى حد من تكاليف التكيف الناتجة عن ذلك وتأمين أن يتسنى لها أن تجني الفوائد المحتملة .

٥١ - وتوجد أربعة أسباب رئيسية على الأقل تدعو الى هذا الدعم الخارجي . أولها هو الفعالية . فالاصلاحات التي تقوم بها البلدان النامية ترمي الى تحسين فعالية التوزيع واستغلال الميزة النسبية الدينامية من خلال زيادة المشاركة في التقسيم الدولي للعمل . وهي نتيجة مزيج جديد من السياسات الحكومية وقوى السوق . ويتطلب تحقيق قدرة ذلك المحتملة الكاملة انتهاج البلدان الشريكة لها ، أي البلدان المتقدمة ، لسياسات متناسقة . والمصلحة المتبادلة هي السبب الرئيسي الثاني للدعم الخارجي . فمنافع الاصلاح في البلدان النامية إنّما تعود في المقام الأول على البلدان النامية أنفسها . غير أن الاصلاحات سوف تعزز فعالية الاقتصاد العالمي ، وهذا أمر سوف يعود بدوره بالنفع على جميع البلدان . وبتوسع الأسواق في البلدان النامية في أعقاب الاصلاحات الناجحة ، سوف ينتفع أيضا النمو في البلدان المتقدمة الذي يتوقف في جزء ليس بصغير على توسع السوق . وكذلك فإن الجهود الاصلاحية في البلدان النامية الناجحة سوف تعود بالنفع على غيرها من البلدان التي تمضي في الاصلاحات بخطى أبطأ وبالتالي ، ومع سير العملية الاصلاحية بنجاح ، فإن النمو في الاقتصاد العالمي سوف يكتسب مزيدا من الزخم . وكذلك فإن هذه البلدان الناجحة سوف تكون قادرة أيضا على اعتماد برامج أكثر شمولا لحماية البيئة ، الأمر الذي يعود بالنفع على جميع البلدان الأخرى . والمنطق الأساسي الثالث هو مبدأ الانصاف . ذلك أن البلدان النامية ، وبشكل خاص البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نموا ، أقل قدرة على تحمل تكاليف الاصلاح الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لهذه البلدان قدرا أكبر بكثير من الدعم .

٥٢ - وأخيرا تجدر الملاحظة أن عددا كبيرا من البلدان النامية تشهد في وقت واحد اصلاحا اقتصاديا شديدا . وبالتالي إذا هددت قلة الدعم الخارجي الكافي سرعة وزخم العملية الاصلاحية فإن ذلك سوف يزيد خطر احتمال فشل بعض الاصلاحات . والاصلاحات التي تفشل سوف يتعين بدؤها من جديد في وقت لاحق ويحتمل تماما أن يكون ذلك في ظروف تكون فيها كلفتها أكبر للبلد المعني وللاقتصاد العالمي . وبامكان الدعم الخارجي الموسع أن يساعد على تفادي حالات اخفاق مكلفة .

عناصر الدعم الخارجي اللازم

٥٣ - تؤكد العناصر الواردة مناقشتها هنا على الاحتياجات في الاجلين المتوسط والاطول . وبناء على ذلك فإن التركيز ينصب على التدابير التي تمكّن البلدان النامية من تحسين فعالية الاقتصاد والانتاجية على أساس مطرد وجني منافع التقسيم الدولي للعمل والميزة النسبية الدينامية . وتوجد بطبيعة الحال مسائل هامة في الاجل القريب . فعلى سبيل المثال من شأن وجود اقتصاد عالمي نابض بالنشاط ومتنامٍ أن يوفر أسواقا أكثر انفتاحا وتوسعا لصادرات البلدان النامية . وفي المناخ الحالي الذي يسوده الانكماش أو ركود في العديد من البلدان المتقدمة ، يواجه واضعو السياسات مهمة دعم الانتعاش الاقتصادي في الاجل القصير وفي نفس الوقت تحسين الظروف لتحقيق نمو أقوى على المدى المتوسط . وتحقيقا لهذا الهدف من شأن ادارة للاقتصاد الكلي ذات وجهة انمائية أكثر تنسيقا في البلدان المتقدمة أن يعود بنفع كبير ، ذلك أن سياسات البلدان الكبيرة لها اثار غير مباشرة ذات شأن على البلدان الاخرى[(١١)] .

٥٤ - وعلى نحو مماثل فإن عنصرا أساسيا في الدعم الخارجي يتمثل في توفير التمويل الانمائي الرسمي وبرامج للتخفيف من عبء الديون لزيادة الموارد المحلية للاستثمار والتخفيف من القيود المفروضة على الاستيراد . وفي مراحل الاصلاح الاولية نجد من الاهمية بمكان تقديم الدعم لتامين حسن تدفق الواردات إلى البلدان النامية بما يلزم لاستخدام القدرة التصديرية القائمة والاستثمار في طاقة الانتاج والهياكل الاساسية الجديدة .

٥٥ - ومع ذلك فإن الوصول إلى الاسواق الاجنبية يعد ، في الاجلين المتوسط والطويل ، مصدر الدعم الخارجي الحاسم . ولا يمكن للاصلاحات ذات الوجهة السوقية أن تنجح بدون تدابير منسقة من جانب الشركاء التجاريين ، إذ أن الحمائية من شأنها أن تعوق الصادرات وأن تعرض الاصلاحات للخطر . وبهذا الخصوص فإن انتهاء جولة أوروغواي بنجاح يعد في غاية الاهمية . وتعجيل تنفيذ امتيازات جولة أوروغواي من شأنه أن يزيد تعزيز الدعم الخارجي . ويمكن أن يتأتي دعم اضافي جدير بالذكر عن ترتيبات تجارية تفضيلية ، من بينها النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ،

تحفز الصادرات من البلدان النامية . وعلاوة على ذلك سيلزم تقديم الدعم الخارجي عن طريق استنباط نظام تجاري دولي منصف وآمن ويمكن التنبؤ به ، وذلك عن طريق تشجيع قيام هياكل سوقية قادرة على المنافسة دوليا ومن خلال توفير حوافز ودعم من جانب البلدان المتقدمة لنقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية . ويمكن أن يكون التعاون التقني وسيلة هامة اضافية للدعم الخارجي .

٥٦ - ونظرا لضيق المجال فإن التدابير الواردة مناقشتها أدناه ليست شاملة ؛ والبعض من المسائل سوف تعالج معالجة أشمل من غيرها . والتدابير الواردة مناقشتها هنا تتمثل في تعزيز الوصول إلى الأسواق وضمان سلامة الوصول الى الأسواق ونقل التكنولوجيا ، وتحسين سير الأسواق عن طريق سياسة تقوم على المنافسة ، والاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز قدرات العرض ، ودور التعاون التقني .

باء - ادخال تحسينات على الوصول الى الأسواق

٥٧ - في الوقت الذي تناقصت فيه بعض الشيء التعريفات المفروضة من البلدان المتقدمة من حيث الأهمية كحواجز في سبيل التجارة ، ما زالت مجموعة واسعة من التدابير غير التعريفية تقيّد بشكل خطير وصول البلدان النامية الى الأسواق . فاذا أزيلت كافة التدابير الهامة المقيدة للتجارة التي تفرضها البلدان الصناعية (بما في ذلك في مجالات الزراعة والمنسوجات والملابس) فإن حصائل صادرات البلدان النامية من شانها أن ترتفع باكثر من ١٠٠ مليار دولار[١٣] .

٥٨ - وعلاوة على ذلك فإن عملية الاصلاحات الاقتصادية الجذرية في أوروبا الوسطى والشرقية قد أدت حتى الآن الى تحول هام في تجارة المنطقة بعيدا عن البلدان النامية . وبناءً على ذلك يلزم عمل متضافر ومتناسق لانعاش التدفقات التجارية بين الشرق والجنوب واعطائها أبعادا جديدة .

٥٩ - وما انفكت جولة أوروغواي تفكر في سبل اعطاء مصداقية عملية لعمليات تثبيت التعريفات الجمركية وتحرير الحواجز غير التعريفية في البلدان النامية ، وكذلك لتدابيرها التحررية المستقلة في سياق اصلاحات السياسات التجارية . وقد وضع رئيس فريق التفاوض في فرص الوصول الى الأسواق مبادئ توجيهية فعالة تحقيقا لهذا الغرض . وهذا النهج الذي يمثل اجراءً مباشرا لدعم البلدان النامية وفي نفس الوقت لحفز ادماجها على نحو أكمل في النظام التجاري يجب أن تدعمه كافة البلدان المتقدمة . وفي هذا السياق ما زالت الحاجة الى مد البلدان النامية بمعاملة خاصة وتفاضلية هامة .

٦٠ - ولو أن التعريفات قد لا تكون أخطر الحواجز إلا أن هناك عددا من المجالات التي يمكن أن يحسن فيها تغيير المعاملة التعريفية فرص الوصول الى الاسواق بالنسبة للبلدان النامية وأن يوفر ، بناءً على ذلك ، دعما خارجيا .

التعريفات

٦١ - هناك ثلاث مسائل رئيسية فيما يتعلق بالتعريفات(١٣) . أولا إن بعض المنتجات الهامة ذات الاهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية تواجه حاليا تعريفات مرتفعة ، أي تعريفات تتجاوز ١٠ في المائة . وقدّر الاونكتاد أن صادرات البلدان النامية من المنتجات التي تواجه تعريفات مرتفعة تبلغ ٦٠ مليار دولار . وواضح أن نجاح المفاوضات في تخفيض مستويات هذه التعريفات من شأنه أن يمكن البلدان النامية من زيادة حصائل صادراتها زيادة كبيرة .

٦٢ - وثانيا ، صعّدت بلدان متقدمة عديدة هياكل تعريفية تثني البلدان عن تحويل المواد الخام المحلية الى سلع وسيطة أعلى قيمة أو الى سلع نهائية(١٤) . وادخال هياكل تعريفية موحدة وتوسيع المعاملة التفضيلية للمنتجات الزراعية والمواد الخام المجهزة في اطار نظام الافضليات المعمم من شأنهما أن يدعما جهود البلدان النامية من أجل تنويع صادراتها .

٦٣ - ثالثا ، لقد أتاحت برامج المعاملة الجمركية التفضيلية مثل مخططات نظام الافضليات المعمم فرصا هامة لتوسيع التجارة بالنسبة للبلدان النامية . ويتوقف نجاح نظام الافضليات المعمم بشكل حاسم على دلائل السوق ، بما في ذلك حرية الوصول الى أسواق البلدان المانحة وكذلك حسن سير الاسواق في البلدان المستفيدة أنفسها . وبناءً على ذلك فإن هذه البرامج تتفق كليا مع الاصلاحات ذات الوجهة السوقية التي تقوم بها حاليا بلدان نامية عديدة . وبالتالي ، وتجاوبا مع اختبارات ساحة السوق ، أفاد أكثر من ٧٢ مليار دولار من صادرات البلدان النامية من المعاملة في اطار نظام الافضليات المعمم في عام ١٩٩١ . ومنذ عام ١٩٧٦ يبلغ معدل النمو السنوي في التجارة التفضيلية في اطار نظام الافضليات المعمم (١٤,٥ في المائة) قرابة ضعف نمو اجمالي الصادرات من البلدان النامية المستفيدة (٨,٠ في المائة) . ومن شأن ادخال تحسينات على هذه البرامج أن يوفر زيادات ملحوظة في مستويات الدعم الخارجي المقدم للبلدان النامية .

التدابير غير التعريفية

٦٤ - توجد مجموعة وافرة متنوعة من التدابير غير التعريفية التي تعوق مصالح البلدان النامية في مجال التصدير . ومن بين أهم التدابير للبلدان النامية نجد

ترتيب المنسوجات المتعددة الالياف الموضوع في اطار مجموعة الغات للمنسوجات والملبوسات ، وحصص الاستيراد ، والجبايات المتغيرة على المنتجات الزراعية ، واتفاقات التقييدات الطوعية للصادرات ، واجراءات مكافحة الاغراق ، والرسوم التعويضية .

٦٥ - وفي اطار ترتيب المنسوجات المتعددة الالياف ، فإن الصادرات من أكثر من ٣٠ بلدا ناميا تقيدها حصص التصدير المتفاوض فيها تفاوضا ثنائيا مع بلد متقدم مستورد أو أكثر . والتجارة المشمولة بذلك تبلغ قرابة ٤٠ مليار دولار . وللولايات المتحدة اتفاقات ثنائية مع أكثر من ٣٠ بلدا ، تغطي أكثر من ٨٠ في المائة من واردات الولايات المتحدة من المنسوجات والملبوسات من البلدان النامية . وللجماعة الاقتصادية الاوروبية اتفاقات ثنائية مع أكثر من ٣٥ بلدا .

٦٦ - وتشمل مقترحات جولة أوروغواي انهاءً تدريجيا لترتيب المنسوجات المتعددة الالياف على مدى فترة عشرة أعوام . والالغاء الكامل لترتيب المنسوجات المتعددة الالياف من شأنه أن يوفر فرصا هائلة لتوسيع الصادرات بالنسبة للبلدان النامية . والفوائد المقدرة للبلدان النامية كمجموعة ، نتيجة لازالة ترتيب المنسوجات المتعددة الالياف تصل الى مقدار ٥٠ مليار دولار في زيادة حصائل الصادرات[١٥] . ويمثل ذلك مضاعفة لحصائل الصادرات مستمدة من قطاعي المنسوجات والملبوسات .

٦٧ - ولقد أنجزت أمانة الاونكتاد مؤخرا دراسة حول آثار التدابير غير التعريفية الأخرى التي تعوق صادرات البلدان النامية[١٦] . وتشمل أهم الحالات التي تم تعيينها في تلك الدراسة منتجات الحيوانات البحرية في اليابان ؛ والسكر في الجماعة الاقتصادية الاوروبية واليابان والولايات المتحدة ؛ والتون ومنتجات الصلب في الولايات المتحدة ؛ والمنتجات الزراعية ، والاجهزة الالكترونية الاستهلاكية ، والاحذية ، ومنتجات الصلب في الجماعة الاقتصادية الاوروبية . وقدرت هذه الدراسة أيضا الخسائر للبلدان النامية الناجمة عن هذه القيود التجارية . وتشمل أكبر الخسائر الحالات التالية: الحيوانات البحرية في اليابان ومنتجات الصلب والاجهزة الالكترونية الاستهلاكية في الجماعة الاقتصادية الاوروبية .

٦٨ - وهذه النتائج لا بد من تعديلها ، كما أشير الى ذلك في الدراسة ، لأن الخسائر المقدرة الناتجة عن القيود التجارية منخفضة في عدة حالات لأن حجم التجارة نفسه منخفض . وتشمل أمثلة قليلة تبعث على القلق الأرز في اليابان ؛ ومنتجات الالبان في الجماعة الاقتصادية الاوروبية وفي الولايات المتحدة ؛ والفول السوداني والقطن في الولايات المتحدة . وما من شك في أن هناك أمثلة أخرى أيضا .

التكيف الهيكلي

٦٩ - إن عملية الاصلاح في البلدان النامية سوف تجعل اقتصاد هذه البلدان أكثر اتفاقا مع الحوافز ذات الوجهة السوقية للميزة النسبية الدولية . وفي حين أن البلدان المتقدمة تشجع مثل هذه الاصلاحات وترحب بها إلا أنه يحتمل أن تكون مصدر مشاكل تتعلق بالمنافسة في مجال الاستيراد . ومن الاهمية بمكان أنه سيكون على البلدان المتقدمة أن تكيف اقتصاداتها لتسهيل التغيرات الجارية في البلدان النامية . ويمكن أن تفضي هذه التكيفات الى نمط للتكاليف والمنافع تتركز فيه التكاليف من حيث الشركات والمناطق في حين تكون المنافع أكثر انتشارا من حيث المستهلكين . ويمكن أن يصبح ذلك مصدر ضغوط حمائية .

٧٠ - ولا بد من تخفيف هذه الضغوط قصد توفير أسواق حرة وآمنة للصادرات من البلدان التي هي في طور اصلاح . غير أن عددا قليلا من البلدان النامية لها برامج شاملة وفعالة للمساعدة على التكيف . وبناء على ذلك فإن الضغط السياسي لتلافي التكيف قوي . ومن شأن تصميم وتنفيذ مثل هذه البرامج أن يوفر عنصرا هاما من الدعم الخارجي المقدم من البلدان المتقدمة لصالح البلدان النامية التي تشهد اصلاحا اقتصاديا .

آليات الشفافية

٧١ - يعد توافر أسواق عالمية آمنة وحرة عنصرا هاما للدعم الخارجي للبلدان التي هي في طور الاصلاح . وآليات الشفافية الوطنية واحدة من بين وسائل تحرير وتأمين الوصول الى الاسواق . وهذه الآليات ، اذ تظهر تكاليف ومنافع الحماية من منظور شامل للاقتصاد ، فإنها تساهم في صنع القرارات في مجال السياسة التجارية على أساس المعرفة ، وتحسين فهم الجمهور لمبادرات السياسة التجارية . وبالتالي فإن مثل هذه المؤسسات في حاجة الى تشجيع وتعزيز في جميع البلدان والتجمعات الاقتصادية . والشفافية سلاح هام لمكافحة الحمائية ذات المصالح الضيقة . ومن المهم أيضا بالنسبة للبلدان التي هي في طور الاصلاح أن تكون المنافع التي ستتأتى عن العملية معروفة لدى المجموعات التي تعاني في تلك الاثناء . وإلا فإن أولئك الذين يتحملون تكاليف الاصلاح قد يصبحون قوة سياسية تنادي بالعودة الى الطرق القديمة .

جيم - النظام التجاري الدولي: المسائل المتعلقة بامن الوصول الى الاسواق

٧٢ - إن التزام كرتاخينا الصادر عن الاونكتاد الثامن يحدد بوضوح ، في الفقرات ١٣٦ منه ، أن هدفا من أهداف المجتمع الدولي الرئيسية في مجال التجارة الدولية يجب أن يكون "ايجاد نظام تجاري دولي منصف وآمن وغير تمييزي وقابل للتنبؤ

به" . والاهمية الحاسمة لامن الوصول الى الاسواق ، وبشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية ، وكذلك للشركاء التجاريين الاصغر والاضعف ، تدعو الى ايجاد نظام تجاري دولي يقوم على قواعد وضوابط متعددة الاطراف واضحة وفعالة ، وليس على النفوذ الاقتصادي والتجاري . ومن ثم فإن الدعم الدولي لاصلاحات السياسات التجارية في البلدان النامية يجب أن يشمل حتما زيادة تعزيز النظام التجاري الدولي المتجه نحو القواعد ، والحد من المنازعات التجارية . والمنازعات التجارية هي من بين أهم مصادر انعدام الامن في النظام التجاري الدولي اذ يترتب عليها تأثير ضار بشكل خاص على المصالح التجارية للبلدان النامية . ومن ثم تبذل في هذا الفرع محاولة لبيان وشرح مسالة أمن الوصول الى الاسواق عن طريق القاء نظرة على أمثلة مجالات تقليدية جديدة ومحتملة للمنازعات التجارية ، ومن خلال النظر في أسبابها والمناهج المتوخاة تجاهها على نحو متعدد الاطراف في جولة أوروغواي وفي بعض الترتيبات التجارية الاقليمية(١٧) . والمجالات موضع المناقشة هي: الزراعة ، والاعانات ، ومكافحة الإغراق ، وحقوق الملكية الفكرية ، والتدابير البيئية . وتعد سياسة المنافسة مسالة هامة أخرى بهذا الخصوص ، والمسائل المتعلقة بالمنافسة ستعالج على نحو منفصل في الفرع التالي .

الزراعة

٧٣ - لقد تجلى بوضوح تطبيق قواعد ضوابط متعددة الاطراف على التجارة في المنتجات الزراعية من خلال عملية بدأت في أعوام مجموعة الفات الاولى . وأصبحت مسائل التجارة الزراعية ، سواء تعلقت بالدعم المحلي أو باعانات التصدير أو بالتدابير على الحدود أو بالتجارة الحكومية أو بأنظمة الصحة أو المرافق الصحية ، الموضوع المهيمن في المنازعات التجارية(١٨) .

٧٤ - ويسعى مشروع الوثيقة الختامية لجولة أورغواي إلى الاعتماد على توافق في الآراء قوامه أنه يجب أن يسمح لقوى السوق وآلية الاسعار بالعمل في القطاع الزراعي ، ولكن يجب من ناحية أخرى إجازة الاعانات الزراعية التي لا تحرف مجرى المبادلات التجارية ("الصندوق الاخضر") . ويجب أن تستخدم أيضا الضوابط الجديدة المتعلقة بانظمة الصحة والمرافق الصحية للحد من التدابير الحمائية والمنازعات التجارية .

٧٥ - ولقد عكست أيضا الاحكام المتعلقة بالتجارة في مجال الزراعة داخل الترتيبات التجارية الاقليمية عدم وجود ضوابط متعددة الاطراف واضحة . فعلى سبيل المثال يتوخى اتفاق المجال الاقتصادي الأوروبي النهج المتمثل ببساطة في استبعاد التجارة في السلع الزراعية من ضوابطه ، ولكنه يوفر استعراضا منتظما لشروط التجارة في المنتجات الزراعية . وعلى أساس هذا الاستعراض يمكن للأطراف أن تقرر احتمال تحرير أي نوع من أنواع الحواجز في هذا المجال .

٧٦ - ومن جهة أخرى فإن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ينص من حيث المبدأ على التحرير الشامل للتجارة في مجال الزراعة ، ولكن الأحكام "الثلاثية" المشتركة تنحصر في الدعم المحلي للسلع الزراعية وفي إعانات الصادرات الزراعية . وهناك تعهدات ثنائية مستقلة بشأن التجارة في المنتجات الزراعية بين كندا والمكسيك وبين الولايات المتحدة والمكسيك . وسوف يسعى كل بلد من بلدان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى الانتقال نحو سياسات دعم محلي غير محرفة لمجرى المبادلات التجارية .

الاعانات

٧٧ - لما كان تحرير التجارة قد أدى إلى تكشيف العلاقات الاقتصادية أصبحت أثار الاعانات المحرفة لمجرى المبادلات التجارية أكثر وضوحا . وفي هذه الظروف ازداد التأكيد على تحديد القواعد المتعلقة بالتدابير التعويضية ، التي ربما عكست حقائق التشريعات التجارية الوطنية في بعض البلدان التجارية الرئيسية . و"مدونة اعانات" جولة طوكيو تتضمن من القواعد والاجراءات المفصلة بشأن التدابير التعويضية أكثر مما تتضمنه بشأن الاعانات ، ولكنها تسجل أول محاولة مسهبة لاقامة صلة بين الالتزامات المتعلقة بالاعانات والحق في اتخاذ تدابير تعويضية . وقد فسرت الأطراف في المدونة (التي لم تنضم إليها أطراف متعاقدة عديدة في مجموعة الغات من البلدان النامية) هذه الصلة تفسيرات مختلفة ولم يقلل تنفيذها في الثمانينات من حالات التوتر في مجال منح الاعانات .

٧٨ - وفي جولة أوروغواي سوف يربط اتفاق جديد بشأن الاعانات والتدابير التعويضية بين التعهدات بشأن الاعانات والحق في اتخاذ اجراء مضاد بطريقة أكثر وضوحاً وفعالية ، فيصبح بالتالي نتيجة موضوعية رئيسية للمفاوضات في مجال وضع القواعد . وبالاضافة إلى ذلك فإنه يتضمن نظاما أكثر مرونة لفئات مختلفة من البلدان النامية .

٧٩ - واتفاق المجال الاقتصادي الأوروبي موجه نحو نهج "الأثر التجاري" حيث أن كلّ معونة تقدمها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة فتحرف أو تهدد بتحريف المنافسة عن طريق محاباة مشاريع معينة أو انتاج سلع معينة ، تعتبر متنافية مع الاتفاق بقدر ما تؤثر على التجارة فيما بين الأطراف . ومع ذلك توجد استثناءات للقاعدة العامة[١٩] . ولا ينطوي اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على أية قواعد محددة بشأن الاعانات ، وهو يركز عوضا عن ذلك على أثرها التجاري من خلال اجراءات الرسوم التعويضية . وتوفر آلية هيئة خاصة لضمان عدم استخدام الرسوم التعويضية لمضايقة التجارة . غير أن وجود مثل هذه الآلية في اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا لا يمنع الطرفين من اثارة المسائل

ذات الصلة بالاعانات في عملية مجموعة الغات المتعددة الاطراف لتسوية المنازعات[٣٠] . ومن جهة أخرى فإن نهج الهيئة الثنائية ، الذي ينطبق أيضا على تدابير مكافحة الاغراق ، انما هو إجراء مؤقت في انتظار وضع قواعد أكثر تفصيلا بشأن سياسات الاعانات والمنافسة .

مكافحة الاغراق

٨٠ - تسليما بأن رسوم مكافحة الاغراق تستخدم لمضايقة التجارة وتقييدها ، بُذلت الجهود لوضع ضوابط أدق وأكثر صرامة من الضوابط المدرجة في المادة السادسة من اتفاق الغات ، من خلال التفاوض في مدونة لمكافحة الاغراق في عام ١٩٦٧ ، التي أعيد التفاوض فيها في جولة طوكيو (١٩٧٩) ، ومن جديد في جولة أورغواي . وقد كانت جميع هذه المحاولات ترمي إلى ادخال قابلية أكبر للتنبؤ والحد من التعسف في تطبيق رسوم مكافحة الاغراق .

٨١ - وتدابير مكافحة الاغراق ، التي تعتمد في حالات عديدة بشكل أحادي الطرف وانتقائي ، قد أصبحت وسيلة مفضلة لمضايقة المبادلات التجارية للمصدرين التنافسيين . وتسبب مثل هذه التدابير مشاكل محددة لداخلي السوق الجدد ، وخاصة لداخليها من البلدان النامية .

٨٢ - وفي حين أن تنفيذ أحكام اتفاق مكافحة الاغراق في اطار جولة أوروغواي يعد خطوة في الاتجاه الصواب إلا أن الأمر سيظل يحتاج إلى النظر في الجوانب العامة أو الشاملة لتدابير مكافحة الاغراق وصلتها بسياسات المنافسة ذات الوجهة السوقية ، في سياق إضفاء الصبغة المتعددة الاطراف على قواعد المنافسة[٣١] ، التي من شأنها أن تتضمن أيضا ضوابط كافية بشأن "الممارسات التجارية غير العادلة" .

٨٣ - وقد نص اتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة على أن الحكومتين سوف تعملان من أجل اقامة نظام جديد ينظم مشاكل الاغراق وتقديم الاعانات ويصبح ساريا في أجل لا يتعدى نهاية العام السابع من تاريخ بدء نفاذ اتفاق التجارة الحرة . ويتمثل الهدف من النظام في تفادي الحاجة إلى وسائل الاصلاح الشرعية على الحدود . وإلى أن يتم ذلك سوف يستعرض الطرفان ثنائيا أية تغيرات في قوانين وأنظمة مكافحة الاغراق والتعويض القائمة بما يتفق مع اتفاق الغات . والاستعراض القضائي من جانب المحاكم المحلية لاحكام مكافحة الاغراق والتعويض النهائية يحل محله في اتفاق التجارة الحرة هيئة مشتركة بين بلدين . وقرار الهيئة ملزم ولا يعيد أي طرف من الطرفين النظر فيه في اطار إجراءاته المحلية للاستعراض القضائي . وعملية استعراض الهيئة الوحيدة هذه قد استُبقيت وتم تعزيزها في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية .

٨٤ - ولا ينطوي اتفاق المجال الاقتصادي الأوروبي على أية أحكام خاصة بشأن تدابير مكافحة الاغراق فيما بين أعضائه . غير أن هذه المسائل قد تندرج في صلب قواعد المنافسة في اتفاق المجال الاقتصادي الأوروبي .

حقوق الملكية الفكرية

٨٥ - إن الاثر التجاري الناتج عن الاختلافات في نظم الملكية الفكرية الوطنية وصرامة تنفيذها أخذ يزداد وضوحا بمشاركة مزيد من البلدان على نحو نشط في التجارة الدولية في المصنوعات . ومبعث القلق الأول هو السلع المزيفة ، وقد استُحث محاولات أثناء جولة طوكيو للتفاوض بدون جدوى في مدونة بشأن تزييف السلع . والمضاعفات التجارية لقلة الحماية الكافية على المستوى الوطني لمواد مثل المواد الصيدلانية ، وبرامج الحاسبة الالكترونية ، والدوائر المتكاملة ، الخ ، قد أدت الى سلسلة من حالات التوتر في التجارة وكذلك ، في بعض الحالات ، الى عمل انتقامي . وفي الواقع عُدل تشريع الولايات المتحدة لتسهيل الانتقام من البلدان التي تُعتبر بشكل أحادي الطرف أنها لا تحترم هذه الحقوق (ما يسمى بحالات "المادة الخاصة ٣٠١") . وكانت المفاوضات ، في جولة أوروغواي ، بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية (جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة) تهدف ، لأول مرة ، الى ربط حقوق الملكية الفكرية بحقوق والتزامات التجارة المتعددة الأطراف بوصف ذلك عنصرا مكونا للنظام التجاري الدولي . ويميل مشروع الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الى توفير معايير وقواعد موضوعية دنيا لحماية حقوق الملكية الفكرية ، وبشكل خاص عن طريق تطبيق جميع البلدان للصكوك الدولية ذات الصلة . ويُمنح شيء من المرونة للبلدان النامية ، وبشكل خاص في القطاعات التي لا توجد فيها أية حماية سابقة . واختبار ما إذا كانت هذه القواعد المتعددة الأطراف الجديدة تقوم في الواقع على توافق دولي قوي في الآراء سوف يكون في تنفيذها .

٨٦ - ويشترط في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أن توفر البلدان الأعضاء "حماية كافية وفعالة لحقوق الملكية الفكرية على أساس المعاملة الوطنية" ، وكذلك "الانفاذ الفعال لهذه الحقوق ومنع انتهاكها داخليا وعلى الحدود" . وفي اتفاق المجال الاقتصادي الأوروبي توفر حماية الملكية الفكرية ، بما في ذلك الملكية الصناعية والتجارية ، على أساس أنها لن تشكل وسيلة تمييز تعسفي أو تقييد مقنع للتجارة فيما بين الأعضاء .

التدابير البيئية

٨٧ - تمثل التدابير البيئية ذات الصلة بالتجارة مجالا جديدا آخر ما انفكّ يتزايد فيه احتمال قيام منازعات تجارية[٣٣] . وتوجد أساسا ثلاث حالات توتر مستجدة: (أ)

حيثما يرتأى أن السلع المستوردة تتعارض مع معايير حماية البيئة ؛ (ب) حيثما تتخذ تدابير ضد الواردات التي تنتج بطرق تعتبر مدمرة للبيئة العالمية ؛ (ج) حيثما تعتبر البلدان التي لها معايير بيئية أدنى "جنات تلوث" تزوّد المنتجين المتمركزين بها بما هو بمثابة إعانة تصدير . ولم تتطرق جولة أورغواي لهذه المسائل وإن كان يسلَّم بأن قواعد الغات القائمة غير كافية لمعالجتها . ويبدو أن ثمة حاجة ملحة الى بناء توافق دولي في الآراء قبل أن تبدأ المنازعات التجارية البيئية الدوافع في الانتشار . وفي هذا السياق سوف يتوقف الكثير على تنفيذ المبادىء التوجيهية العامة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وبشكل خاص تنفيذ المبدئين المتعلقين بالبيئة والتجارة والتنمية (المبدآن ١١ و١٢) .

٨٨ - ويندرج التعاون بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في ميدان البيئة في اتفاق المجال الاقتصادي الأوروبي في إطار الأحكام الأفقية المتعلقة بالحريات الأربع (السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) . وتتمثل الأهداف الرئيسية في حفظ وحماية وتحسين نوعية البيئة ، والمساهمة في حماية صحة الانسان ، وضمان استخدام حذر ورشيد للموارد الطبيعية . ويسلَّم اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالأهمية المتزايدة لتأمين توافق القواعد التجارية مع الأهداف البيئية المحلية والدولية . ويسمح الاتفاق للحكومات باتخاذ التدابير لحماية البيئة ، حتى وإن كانت هذه التدابير تتعارض مع التزاماتها التجارية ، طالما لا تنطوي هذه التدابير على تمييز لا لزوم له أو تفرض قيودا مقنعة على التجارة .

المسائل المستجدّة

٨٩ - إن وجود نظام اقتصادي دولي يتألف من دول قومية ولكن بدون حكومة عالمية يتطلب جهودا واعية لوضع وحفظ نظم واجراءات تقوم على القواعد ، أي خلق "قانون ونظام عامين" لقيام علاقات اقتصادية دولية متناسقة ومتزايدة الاتساع . وفي الدولة القومية توفر الحكومة الوطنية "السلعة العامة"(٢٣) . وتاريخيا أثبتت التجربة أن مثل هذه "السلعة العامة" فيها نزعة الى نقص الانتاج في الاقتصاد الدولي(٢٤) . وبطبيعة الحال كانت هناك فترات طويلة سهّلت فيها السيطرة الاقتصادية لقوة واحدة هذه المهمة . غير أن المجتمع الدولي سوف يكون عليه ، في سياق الاقتصاد العالمي الحالي ، أن يبذل جهودا مصممة لتوسيع توريد مثل هذه "السلع العامة" عن طريق المؤسسات الدولية ، وإلا فإن المنازعات الاقتصادية ، بما فيها المنازعات التجارية ، ستميل الى التزايد . وفي عالمنا اليوم توجد ، بطبيعة الحال ، مصادر محتملة عديدة للمنازعات الاقتصادية ، نذكر منها على سبيل المثال الاختلافات في سياسات الاقتصاد الكلي ، والاختلافات في أنماط الاستهلاك ، والمنافسة في ميدان التكنولوجيا ، الخ . وستكون للمنازعات التجارية الناتجة عن ذلك مضاعفات غير مؤاتية على جميع البلدان ،

وستكون خطرة بشكل خاص على البلدان النامية . وتبيّن على سبيل المثال دراسة نشرت مؤخرا كيف أنه يمكن أن تؤثر المنازعات التجارية ، بشكل خاص ، تاثيرا ضارا على البلدان النامية(٣٥) .

٩٠ - وتتطلب حلول المنازعات التجارية توخي نُهُج واجراءات محددة داخل إطار الفات وخارجه . ودور الاونكتاد في هذه العملية سوف يكون متفقا كليا مع وظائفه وولايته مثل تحليل السياسات ، وتحديد المشاكل ، وبناء توافق الآراء ، بهدف تحسين فهم أسباب المنازعات التجارية وحلها بفعالية ، بما في ذلك منظور الإنذار المبكر ، كما هو محدد في الفقرة ٥٢ من التزام كرتاخينا . وسوف يكون مثل هذا العمل متميزا عن الانشطة المتجهة نحو القواعد والانشطة القانونية أساسا في الفات وآليتها لتسوية المنازعات ويمكن ، في الواقع ، أن يكمل هذه الانشطة بشكل مفيد . وسيجري التاكيد على النظر المتعمق ، في سياق غير تفاوضي ، في المشاكل والتطورات في هذا المجال وفي بناء توافق الآراء . ومن جهة أخرى ستكون هذه الانشطة متمشية مع نُهُج الامم المتحدة الجديدة في مجالات تحقيق السلم والامن والتنمية ، والرامية بشكل خاص إلى منع نشوب المنازعات . ولمزيد دراسة هذه المسائل قد يرغب المجلس في النظر في إنشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص لتطوير منظور للإنذار المبكر ، وفي المقترحات المناسبة الاخرى لتعزيز الامن الاقتصادي .

دال - سياسة المنافسة

٩١ - إن تامين هياكل سوقية تنافسية أمر حاسم لنجاح إصلاحات السياسات التجارية . والدعم الخارجي أساسي بهذا الخصوص .

٩٢ - وللإصلاحات الاقتصادية الجارية في البلدان النامية ، بما في ذلك تدابير تحرير التجارة ، مضاعفات هامة جدا لها صلة بالمنافسة بما أن حوافز السوق ليست فعالة للمنتجين الاحتكاريين ، ما لم تشمل عملية الإصلاح خلق المنافسة في الاسواق المحلية . فعلى سبيل المثال فإن خصخصة الاحتكارات الحكومية ، التي هي إجراء من الإجراءات المتوخاة عادة في الإصلاحات الاقتصادية الحديثة في البلدان النامية ، قد لا تخلق إلا احتكارات خاصة أو مراكز قوة سوقية مهيمنة وما يستتبع ذلك من تجاوزات ، إذا لم تتخذ تدابير محددة خاصة بسياسات المنافسة .

٩٣ - وبالإضافة إلى ذلك فإن التخفيض التدريجي للحواجز التجارية على الحدود أو الحواجز الخارجية قد أبرز أهمية تخفيض أو إزالة الحواجز الخاصة في طريق التجارة الدولية مثل الممارسات التجارية التقييدية على الصعيدين الوطني والدولي . وكذلك

فإن تحرير التجارة السريع أو المفاجىء قد يزيد تنافس الواردات بدرجة أن بقاء الشركات المحلية قد يصبح معرضا للخطر . وعلى نحو مماثل فإن اعتماد نظم تحررية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يمكن أن يجلب منافسة قوية من الشركات الأجنبية ، الأمر الذي يزعزع استقرار مرافق الانتاج المحلية الضعيفة . ويحتمل أن تخفف هذه التطورات المنافسة في الأسواق المحلية عوضا عن تعزيزها .

٩٤ - ويرجّح أن تكون الشركات الأجنبية التي تتمركز في البلدان النامية شركات كبيرة جبارة ، بالمقارنة بالموردين المحليين . ومن ثم ، وبالنسبة للبلدان التي تشهد إصلاحات اقتصادية ، فإن اعتماد سياسات منافسة واعية تتفق مع السياسات المنتهجة في البلدان المتقدمة التي نفذت جميعا تشريعا خاصا بالمنافسة وأقامت سلطات لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، يعد أمرا حاسم الأهمية . فعلا فإن عددا متزايدا بسرعة من البلدان النامية قد اعتمد قوانين منافسة(٣٦) ، كما دعت إلى ذلك مجموعة الأمم المتحدة للمبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية(٣٧) (مجموعة المبادىء والقواعد) فيما تفكر عدة بلدان أخرى في اعتمادها . وعلى نحو مماثل فإنه لا غرابة في أن بلدانا عديدة من البلدان التي كانت سابقا بلدانا ذات اقتصاد مخطط مركزيا آخذة في اعتماد اصلاحات اقتصادية ذات وجهة سوقية ، تعي إلى حد بعيد أهمية سياسة المنافسة فاعتمدت ، أو هي في طور اعتماد ، تشريعا له صلة بالموضوع وإنشاء سلطات لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية .

٩٥ - والدعم الخارجي أساسي في هذا المجال . ويقوم الأونكتاد حاليا بمساعدة الجهود المبذولة ، كما هو منصوص عليه في مجموعة المبادىء والقواعد ، وذلك من خلال مساعدته التقنية ، وخدماته الاستشارية والتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية ؛ ووضع قانون نموذجي أو قوانين نموذجية لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية ؛ وتسهيل عمليات تبادل المعلومات ، واجراءات التشاور في سياق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية . والحاجة إلى التعاون التقني في مجال المنافسة ضخمة بحيث أنه يجب بذل وتشجيع الجهود المتضافرة من جانب الأونكتاد وسائر المنظمات الأخرى ، وفرادى البلدان والتجمعات الإقليمية للدول التي لها خبرة في هذا المجال . وتعد المساهمات المالية والمعرفة الفنية من البلدان التي لها خبرة في هذا المجال إسهامات أساسية في هذه الجهود .

٩٦ - وتجدر مع ذلك ملاحظة أنه في حين يعد كلّ من وضع سياسة محلية للمنافسة واعتماد تشريع وطني للمنافسة وخلق سلطة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية خطوات أساسية في مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، يلزم اتخاذ إجراء فعال

على الصعيد المتعدد الأطراف قصد التوصل إلى إقامة علاقات متناسقة في تطبيق التشريع الوطني على الحالات التي تشمل أكثر من اختصاص قضائي وطني ، وقصد تسهيل تسوية المنازعات الناجمة عن حالات ممارسات تجارية تقييدية ناشئة من الخارج ، واستنباط سبل تفاهم ومبادىء مشتركة في الربط بين المنافسة والتجارة الدولية .

٩٧ - وفي الأعوام الأخيرة تصدرت مسائل المنافسة طليعة المناقشات التجارية ، وذلك مثلا في محادثات مبادرة العوائق الهيكلية بين الولايات المتحدة واليابان . وظهرت أيضا مسائل المنافسة إلى السطح فيما يتصل باحتكارات التوزيع في بعض البلدان ، وكذلك ممارسات الشراء في الاحتكارات الخاصة في صناعتي المواصلات السلكية واللاسلكية والنقل في مجموعة واسعة من البلدان . ومسألة التوافق بين القواعد التجارية المكافحة لـ "الإغراق" وقوانين المنافسة الوطنية فيما يتصل بالتسعير الافتراسي آخذة أيضا في التحول إلى نقطة خلاف ، بما أن نظامين ضابطين مستقلين كليا يستخدمان منهجيات مختلفة يطبقان على نفس الظاهرة ، فيما لا يستخدم نظام مكافحة الإغراق الأكثر صرامة إلا عندما تحصل تلك الظاهرة في التجارة عبر الحدود .

٩٨ - وهناك ميدان آخر فيه مجال لمزيد الانسجام بين التجارة وسياسات المنافسة ، وهذا الميدان يتصل بالتصدير والكارتلات الدولية . والبلدان التي لها قوانين لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية لا تعنى عادة بالآثار الضارة لكارتلات التصدير على تجارة الواردات أو الأسواق المحلية للبلدان الأجنبية ، وتمنحها أحيانا اعفاءات رسمية محددة . غير أن كارتلات التصدير الموجهة نحو أسواق ثالثة قد تكون لها في الواقع آثار ضارة على البلدان النامية وتجارتها ، كما اتفق على ذلك بالاجماع في مجموعة المبادئ والقواعد . وينتج عن ذلك عادة ارتفاع في الأسعار التي يجب دفعها للواردات ، واعاقة قدرات البلدان النامية التصديرية ووصولها الى الأسواق ، وتدهور معدل تبادلها التجاري ، كما يؤثر على قدرات هذه البلدان التكنولوجية . وما من شأن هذه التطورات إلا أن تبطل مفعول المكاسب المحققة من اصلاحات السياسات التجارية التي تقوم بها البلدان النامية . وكذلك فإن كارتلات التصدير كثيرا ما ولدت كارتلات استيراد تعويضي ومن ثم احتمال نشوب خلاف في هذا المجال .

٩٩ - وفي الصلة بين الممارسات التجارية التقييدية وحماية الملكية الفكرية نشأت مسألة التوازن بين حماية الحقوق وحرية التجارة والمنافسة بشكل خاص في الحالات المتعلقة بتقاسم الأسواق من خلال التعامل الحصري ، واستنفاد حقوق الملكية الفكرية ، والواردات الموازية ، ونطاق حماية حقوق التأليف والنشر في صناعات الاعلامية . وبذلت أحيانا محاولات للتمييز بين وجود حق وممارسته ، ولكن هناك مجالا لتوضيح هذا التمييز .

١٠٠ - وجاءت ردود فعل صانعي السياسات على هذه المسائل بطرق مختلفة . ففي الولايات المتحدة مثلا أصدرت وزارة العدل مؤخرا بيان سياسة عامة يعيد توسيع نطاق امكانية اتخاذ الوزارة لاجراء لانفاذ مكافحة الاحتكار ليشمل السلوك الذي يحصل فيما وراء البحار والذي يقيد صادرات الولايات المتحدة ، اذا التامت ظروف معينة[٣٨] .

١٠١ - وبالنسبة لصغار الشركاء التجاريين والبلدان النامية بشكل خاص ، يكون الدعم الخارجي في شكل مبادئ وضوابط متعددة الاطراف أفضل بكثير من الاجراء الاحادي الطرف . ولقد اقترح السير ليون بريتن ، المفوض الاوروبي المسؤول عن المديرية العامة للمنافسة ، متحدثا بصفته الشخصية[٣٩] ، النظر في قواعد الغات لتبين كيف يمكن تطبيقها على سياسة المنافسة ، واستنباط قواعد ومعايير انفاذ دنيا ، بما أن ذلك من شانه أن يأخذ بعين الاعتبار السياق المتحول بشكل متزايد الى سياق عالمي لتنفيذ سياسة المنافسة ، وتأمين استمرار نمو النظام التجاري الدولي ، كما هو معبر عنه في ميثاق هافانا ، ومنع سياسات المنافسة المحلية (أو عدم وجودها أو عدم انفاذها) من تحريف مجرى المبادلات التجارية .

١٠٢ - واقامة علاقة أوثق بين النظامين اللذين يحكمان مجالي التجارة والمنافسة من شانها أن يكون لها عدد من المزايا لكلا النظامين . أما فيما يتعلق بالنظام التجاري المتعدد الاطراف فانه ليس من شانه وحسب أن يكون قادرا على نحو أفضل على معالجة الحواجز "الداخلية" غير التعريفية و/أو حواجز الشركات الخاصة المعرقلة للتجارة ، الامر الذي يعكس حقائق المنافسة العالمية ويضمن "ارضية متساوية" للشركات من مختلف البلدان ، ولكن من شانه أيضا أن تتاح له امكانية الاستعارة من مفاهيم وفلسفات في المنافسة بوصف ذلك وسيلة لوضع قواعد متوازنة ومنصفة لتليين السلوك المتميز بالنزعة الحمائية .

١٠٣ - وعلى عكس ذلك فإن نظم المنافسة ستفيد من الروابط مع التجارة من خلال اعتماد قواعد متعددة الاطراف تشمل تطبيق مبادئ الغات الاساسية مثل حكم الدولة الاكثر رعاية ، وتوافر آلية للغات لتسوية المنازعات . وعلى الصعيد الوطني يمكن أن تعطي اعتبارات المنافسة صورة أوضح وأولوية أعلى في السياسات الحكومية . وسلطات المنافسة في مختلف البلدان يمكن أن تكون أيضا في وضع أفضل يسمح لها بالتعاون والتشاور ؛ والحصول على المعلومات من الخارج ؛ وتفادي حالات التوتر الناشئة عن عمليات ممارسة الاختصاص القضائي المشترك أو الخارج عن نطاق التشريع الوطني ، وتحديد ولاية قضائية فيما يتصل بالحالات المتكررة الحدوث بشكل متزايد والتي فيها لاكثر من سلطة واحدة مصلحة في صفقة ما ؛ والقيام بتنسيق التنفيذ في الحالات المناسبة ؛ وانفاذ الاحكام الموجهة ضد الشركات المتمركزة فيما وراء البحار .

١٠٤ - ومن شأن التنفيذ الكامل لأحكام مجموعة المبادئ والقواعد - بما فيها المادة هاء - ٤ التي تنص على أنه ينبغي للدول أن تلتمس تدابير علاجية أو وقائية مناسبة لمنع و/أو مكافحة استعمال ممارسات تجارية تقييدية في نطاق اختصاصها عندما يصل الى علم هذه الدول أن تلك الممارسات تلحق آثارا ضارة بالتجارة الدولية ، ولا سيما بتجارة البلدان النامية وبتنميتها - أن يكون خطوة هامة في طريق وضع قواعد معززة متعددة الأطراف تربط بين المنافسة والتجارة .

١٠٥ - ولتهيئة الميدان لمزيد التقدم في هذا المجال ، قد يرغب مجلس التجارة والتنمية في القيام ، عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، باجراء مناقشات لاستكشاف استنساب تعزيز التعاون المتعدد الأطراف تدريجيا والطرق الكفيلة بذلك ، لتشجيع المنافسة في الأسواق المحلية والدولية عن طريق استخدام جملة من الامور من بينها آلية التشاور المنصوص عليها في مجموعة المبادئ والقواعد . ويمكن أن يكون الهدف هو محاولة تحديد جوانب قانون المنافسة ذات الصلة بالتجارة والسعي الى تحقيق قدر أكبر من التقارب والتحسين في هذه الجوانب .

هاء - نقل التكنولوجيا

١٠٦ - إن تراكم القدرات التكنولوجية ونجاح الاصلاح التجاري مترابطان بطرق هامة . فتحرير التجارة يزيد فرص الوصول الى التكنولوجيا عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية في آن واحد . وزيادة التمكن من التكنولوجيا ، التي هي نتاج كل من الجهود المحلية والمصادر الخارجية ، تؤدي الى زيادة الانتاجية وتدعم القدرة على المنافسة الدولية والتصدير وهي ، بناء على ذلك ، واحد من المقومات الحاسمة لدعم الاصلاحات التجارية المستديمة ، ولعمليات التكيف الاقتصادي الهيكلي ، وللتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في البلدان النامية .

التفاعل بين نقل التكنولوجيا والقدرات التكنولوجية المحلية

١٠٧ - لئن كان صحيحا أن تعزيز القدرات التكنولوجية المحلية يمكن أن يؤدي الى اسهام في التنمية أكثر ايجابية من الاسهام من نقل التكنولوجيا ، إلا أن هناك عددا من الاجراءات الاخرى التي يمكن أن تتخذها فرادى بلدان المصدر والبلدان المضيفة والمجتمع العالمي لتحسين الصلة بين التكنولوجيا الخارجية والقدرة المحلية على نشر التكنولوجيا واستيعابها على نحو فعال . والمزيج المناسب من بناء القدرة التكنولوجية الوطنية والتدابير الكفيلة بأقلمة التكنولوجيا المستوردة هو الذي يؤدي دائما الى ما أشير اليه بـ "الدينامية التكنولوجية"[٣٠] ، التي هي مصدر

لتشجيع الميزة النسبية الفعالة . واحتيار التكنولوجيا على نحو أكثر فعالية يمكن أن يتحقق: '١' اذا تم توسيع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من قنوات نقل التكنولوجيا ؛ '٢' اذا كانت الشركات والحكومات المتلقية أكثر الماما بمزايا وأوجه قصور مختلف الصكوك القانونية لتسهيل نقل التكنولوجيا ؛ '٣' اذا أصبحت المؤسسات والحكومات أكثر مهارة وخبرة في التماس أفضل الشروط أثناء عملية احتيار التكنولوجيا من الخارج ، وتقييمها واختيارها والتفاوض فيها .

١٠٨ - ويجب تشجيع مصادر الأموال الخارجية على توجيه بعض الموارد المالية نحو مشاريع رؤوس الأموال الاستثمارية ذات الصلة بالتكنولوجيا . وبإمكان الشركات الأجنبية المنتسبة أن تعزز روابط المعارف المحلية والدولية فيما بين الشركات ، والتي ربما كان أبرزها التدفقات الخلفية الأساسية للمعرفة التقنية الناشئة عن التعاقد من الباطن وغير ذلك من ترتيبات الموردين . وبإمكان المؤسسات المملوكة لأجانب أن تسهم من خلال برامج التدريب على جميع المستويات - وهذه فائدة تنزع ، مع تجدد العاملين ، الى الامتداد الى كامل الاقتصاد . وبما أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات بدأت تقوم بمشاريع مختارة للتطوير والبحث في البلدان المضيفة ، يجب ايجاد سبل تشجيع وتعزيز هذه النزعة . كما يجب تشجيع الشركات المحلية على الانتقال من معاملات "الصرف" القصيرة الأجل مع المؤسسات الأجنبية الى مركز "ترابطي" أكثر دواما واثمارا (للمعرفة التقنية) .

١٠٩ - وفي وضع استراتيجيات لتحقيق أنجع صلة من حيث الفائدة بين القدرات المحلية والتكنولوجيا الخارجية ، يتمثل اعتبار رئيسي في درجة تطور التكنولوجيا في البلد المضيف . ومع الأسف فإنه كلما انتقل المرء من الاقتصادات الحديثة التصنيع الى أقل البلدان نموا قلت معرفته ببناء القدرات المحلية وطرق اجتذاب التكنولوجيا من الخارج واستيعابها على نحو فعال .

١١٠ - وتدريجيا ، يشير تقييم المعرفة والفهم اللازمين الى وجود ثغرات وفجوات وهوات كبيرة عندما يدقق الانسان في البلدان انطلاقا من البلدان النامية الأكثر تقدما الى أقلها نموا . وتوجد بناء على ذلك حاجة ملحة قطعا لتعلم الأكثر بكثير حول الكيفية التي يمكن بها للجهود الخارجية والمحلية أن ترفع مستوى القدرات التكنولوجية لأمم العالم ذات المستوى الأدنى في مجال التكنولوجيا .

١١١ - وبالاضافة الى ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر للتكنولوجيا محتمل فقط . والبعض من الاستثمار الأجنبي المباشر يكاد يكون عمليا خاليا من أي مضمون تكنولوجي ، في حين أن البعض منه ينطوي على قدر كبير من التكنولوجيا المجسدة وغير

المجسدة . وليس معروفا تماما حتى الآن ما إذا كان عنصر التكنولوجيا في الاستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر ايجابيا بالتقدم المحرز مؤخرا في التحرير والخصخصة .

حقوق الملكية الفكرية

١١٢ - لقد أدّى الإدراك المتزايد لكون التكنولوجيا مصدر منافسة في الأسواق الدولية الى قدر أكبر من الوعي بالبيئة القانونية وحماية الملكية الفكرية . غير أن حماية الملكية الفكرية ليس لها نفس الأهمية والآثار في مختلف القطاعات ، بالنظر الى اختلاف كثافة البحث والتطوير ، وسرعة التغير التكنولوجي ، والأهمية النسبية للمعرفة الرسمية والضمنية ، ونوع العلاقة بين المنتج والمستخدم ، من جملة عوامل أخرى . والصلة بين الملكية الفكرية وتدفقات الاستثمار والتكنولوجيا تختلف بحسب الأنواع المحددة للملكية الفكرية ، والقطاعات المشمولة ، ومستوى تطور التكنولوجيا في البلد المطبق لحماية الملكية الفكرية .

١١٣ - وهذا يدل على الحاجة الى دراسات قطاعية وقطرية متعمقة تحلل فيها العلاقات بين حقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي المباشر ، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية . وبالاضافة الى ذلك يحتاج دور الملكية الفكرية الى مراعاة مختلف فئات حقوق الملكية الفكرية (مثل البراءات والعلامات التجارية ونماذج الانتفاع ، الخ) . وتشير التجربة الى أنه يمكن أن يكون هناك مجال كبير للتجريب من حيث هذه الصكوك القانونية وكذلك ، حيثما أمكن ، التغيرات في ما تقتضيه حماية الملكية الفكرية . وبهذا الخصوص يمكن أن تكون دراسة التجارب العملية للبلدان المتقدمة في استخدام وإدارة الآليات الجديدة لحماية الملكية الفكرية وآثارها على تطوير التكنولوجيا وثيقة الصلة بشكل خاص بالبلدان النامية . وبالاضافة الى ذلك يحتاج الأمر الى بحث لتحديد خيارات ووسائل السياسات المناسبة لسياسات البلدان النامية في مجال حقوق الملكية الفكرية في المناخ الجديد للاقتصاد العالمي الأكثر تحررا وانفتاحا (انظر المناقشة السابقة في الفقرتين ٨٥ و٨٦) . وبإمكان هذه الدراسات أن تمهد السبيل لبناء توافق في الآراء فيما يتعلق بإطار دولي للتعاون في مجال تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية .

حوافز الأسعار السوقية الأساس

١١٤ - بإمكان سياسات بلدان المصدر أن تساهم في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية . وتحقيقا لهذا الغرض تتمثل آلية من آليات الدعم الدولي التي تستحق عناية في استخدام حوافز أسعار سوقية الأساس ترمي الى تشجيع نقل تكنولوجيات حيوية محددة الى البلدان النامية . ويكون التدخل في شكل "اسفين سعري" تفصل أسعار العرض والطلب عن سعر السوق وتطبق عندما تباع التكنولوجيا المحددة في البلدان النامية .

ويمكن أن تكون صيغة مختلفة بهذا الخصوص مثلا ، تقديم المساعدة المالية من خلال دفع الاتاوات المستحقة للتكنولوجيات التي تشتريها البلدان النامية . ويمكن توقع أن تكون لاداة "الاسفين السعري" عدة ميزات بالمقارنة بالطرق الاخرى لمساعدة نقل التكنولوجيا . وبما أن الاعانة الضمنية مرتبطة بقابلية التكنولوجيا للتسويق فإن التكنولوجيات الفعالة وحدها تحصل على حوافز . وعلاوة على ذلك فإن هذا الإجراء سوف يزيد الطلب على تبادل التكنولوجيا وسيحسن أيضا مربوحية الموردين من مثل هذا التبادل . ونتيجة لذلك ستكون للشركات في البلدان المتقدمة حوافز جديدة تشجّعها على تطوير تكنولوجيات تكون أكثر ملاءمة للبلدان النامية ، وخاصة في ميادين مثل الزراعة والصحة والصناعة الصغيرة الحجم وحماية البيئة . والتركيز الاساسي يكون على التكنولوجيا في حد ذاتها ومن شأنه أن يتيح للمؤسسات المالية الدولية الفرصة والحافز لتصبح أحسن إطلاعا على المشاريع ذات الصلة بالتكنولوجيا وأكثر وعيا بدور التكنولوجيا في عملية التنمية .

١١٥ - والفكرة هي التأكد مما إذا كانت آليات الأسعار السوقية الأساس التي تستخدم بتضافر مع تدابير المعونة الاخرى أو بمعزل عنها ، بامكانها أن تؤدي الى مساعدة تساهلية فعالة . وتحاول هذه الفكرة أن تفعل لتدفقات التكنولوجيا الى البلدان النامية ما فعلته ترتيبات نظام الافضليات المعمم الناجحة الى حد بعيد لحركة السلع من البلدان النامية . وتحتاج هذه المبادرة الجديدة الى شيء من الاستقصاء على المستوى النظري ، يليه استعراض لجوانب التنفيذ العملية . وإذا كان البرنامج يبشر بالخير فربما أمكن ادخاله على أساس تجريبي محدود . والميادين البيانية المرشحة للنظر فيها تشمل تكنولوجيات الاغذية والتغذية ، والتكنولوجيات ذات الصلة بالصحة ، والتكنولوجيات السليمة بيئيا . وقد يقرر المجلس البدء في استقصاء بشأن آليات الاسعار السوقية الاساس بوصف ذلك وسيلة لمساعدة نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

الاحلاف الاستراتيجية

١١٦ - هناك مجال آخر يمكن فيه توسيع مبادرات السياسة العامة هو كيفية تشجيع الاحلاف الاستراتيجية بين المؤسسات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية . والعديد من مشاريع البحث والتطوير مكلّفة بشكل هائل وتتطلب مجموعة متعددة الجوانب من التخصصات والقدرات البشرية . وذلك يفسر النزعة المتزايدة لأن تتخذ عمليات التعاون شكل أحلاف استراتيجية(٣١) .

١١٧ - والشيء الذي ليس واضحا على الاطلاق هو النتائج التي قد ترتبها الاحلاف الاستراتيجية على التوافر العام للتكنولوجيا الجديدة التي تولدها . أولا هناك

التخوف من أنه إذا بيعت التكنولوجيات الجديدة عبر القنوات التجارية فسوف تكون سوق التكنولوجيا موضع تحريفات احتكارية لمجرى المعاملات التجارية . وثانيا ، شجعت طبيعة البحث والتطوير العلمية الاساس والمتعددة التخصصات الاحلاف على القيام بالبحث الاساسي: ومن ثم هناك تخوف من أن هذه النزعة سوف تقلل تدفق المعارف العلمية المتوفرة كسلع عامة . وثالثا ، فإن أسوأ النتائج هو أن التكنولوجيا قد تظل محتفظا بها بإحكام كبير داخل الحلف الواحد .

١١٨ - وتزايد الاحلاف الاستراتيجية ظاهرة جديدة نسبيا . ولا نعرف إلا القليل جدا عن الآثار الناتجة عنها بالنسبة إلى الوصول الى التكنولوجيات الجديدة . وقد يرغب المجلس في استكشاف مسائل مثل '١' ما سيكون لهذه الهياكل التعاونية الجديدة من أثر على توليد تكنولوجيات جديدة ؛ '٢' ماذا ستكون النتائج بالنسبة إلى توافر هذه التكنولوجيات الجديدة عموما ؛ '٣' ما هي التدابير التحسينية المعقولة التي تبدو مناسبة ؛ '٤' ما هو الدور المحتمل لمؤسسات بلد المصدر في اقامة عمليات تعاون مع كيانات البلدان النامية بما يُؤدي الى نقل للتكنولوجيا يعود بالنفع؟

التهميش التكنولوجي

١١٩ - تختلف البلدان النامية في مستوى قدراتها التكنولوجية أو تنميتها الاقتصادية ، وتشير الاتجاهات السابقة الى أن الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان النامية المتقدمة وأقل البلدان نموا آخذة في الاتساع . وبما أن التكنولوجيات الجديدة والناشئة تؤثر بشكل متزايد على حجم وتكوين واتجاه التجارة العالمية فإن البلدان غير القادرة على الوصول الى هذه التكنولوجيات الجديدة واستيعابها بنجاح سوف تجد نفسها تدريجيا مستبعدة من الاقتصاد العالمي . ومن الاهمية بمكان الاعتراف بأن التكنولوجيا الرائدة لا تسيطر وحسب على العمليات والمنتجات الجديدة والدخيلة وإنما بدأت الآن تقتحم النشاط الاقتصادي التقليدي أيضا . وبناءً على ذلك لم تعد الميزة النسبية القائمة على اليد العاملة غير المكلفة في مأمن من المنافسة الدولية .

١٢٠ - وأقل البلدان نموا هي في أشد الخطر من المعاناة من التهميش التكنولوجي الناتج عن ذلك . والمجرى التقليدي لنقل التكنولوجيا ، أي الاستثمار الاجنبي المباشر ، قد أصبح مغلقا تقريبا في وجه هذه البلدان منذ أزمة الديون في أوائل الثمانينات . وانخفض كذلك الاستثمار الاجنبي المباشر ذو النزعة المتزايدة الى التمركز بالمناطق التي فيها قاعدة تكنولوجية ملائمة . والبيانات بشأن تدفقات التكنولوجيا تؤكد خطورة الوضع . فخلال الثمانينات هبطت واردات أقل البلدان نموا من السلع الرأسمالية من ٦ الى ٥ مليارات من دولارات الولايات المتحدة ، وهذا هبوط يكون

أكثر وضوحا لو عبر عنه بالقيمة الحقيقية . وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر بنهاية العقد ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، بعدما كان يبلغ ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠[٣٢] . وافريقيا هي المنطقة التي فيها أكثر الامم تعرضا لخطر المعاناة من التهميش التكنولوجي . والاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو البلدان النامية غير المنتجة للنفط والواقعة جنوب الصحراء لم يبلغ أبدا ٥٠٠ مليون دولار خلال الثمانينات . والمخزونات الرأسمالية للبلدان الافريقية النامية تقلصت في الواقع من ١٩٨٣ الى ١٩٨٨[٣٣] .

١٣١ - وقد يزداد الوصول الى التكنولوجيا تقييدا إذا استبعدت الاحلاف الاستراتيجية فيما بين المؤسسات والتكتلات التجارية الاقليمية الرئيسية أولئك المتروكين خارج الترتيبات التعاونية . وبالاضافة الى ذلك فإن خلق شبكات للاتصالات السلكية واللاسلكية يهدد باستبعاد غير الاعضاء من مصدر معلومات ثري للغاية .

١٣٢ - ويحتاج الأمر الى تعلم الاكثر بكثير حول معايير اختيار المشاريع الموقعية ذات الصلة بالتكنولوجيا في البلدان التي لها ايرادات منخفضة جدا وقاعدة تكنولوجيا متخلفة ، وحول كيفية اقناع المصادر الخارجية بالمشاركة بطريقة مثمرة . وفيما يتعلق بالعنصر الاخير يمكن هيكلة الحوافز السعرية السوقية الاساس (التي وردت مناقشتها أعلاه) لصالح أقل البلدان نموا . وقد يرى المجلس أن الوقت مناسب للبدء في استقصاء منهجي للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لرفع مستوى تكنولوجياتها ، وفي السبل المستخدمة لاشراك مصادر التكنولوجيا الخارجية في هذا المسعى .

واو - اصلاحات السياسات والاستثمار الأجنبي المباشر

الاتجاهات الاخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات البلدان النامية

١٣٣ - يعد الاداء الاستثماري الحيوي شرطا هاما لنجاح اصلاحات السياسات التجارية على المدى الطويل . ولقد حاولت بلدان نامية عديدة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين قدرتها على المنافسة الدولية ، وتحديث صناعاتها ، وتطوير قدرتها التصديرية .

١٣٤ - غير أن ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر مؤخرا قد اتبع بالاحرى أنماطا تقليدية بل وزاد التركز في مواقع بالبلدان المتقدمة ، في حين أن حصة البلدان النامية هبطت من ٢٥ الى ١٧ في المائة طوال الثمانينات . وفي البلدان النامية تركز ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر على أنشط الاسواق في جنوب شرقي آسيا ، في حين أن معظم البلدان في المناطق التي فيها أشد برامج الاصلاح كثافة - أمريكا اللاتينية

وافريقيا ـ قد ظلت غير متأثرة بذلك (انظر المرفق ، الرسم البياني ١) . ومع ذلك استطاع أيضا البعض من البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعوام الأخيرة . وعلى نحو مماثل ، سجلت أيضا بعض البلدان التي هي صغيرة نسبيا ولكنها مرتفعة الدخل حصصها العالية ، بالمقارنة بغيرها ، في الاستثمار الأجنبي المباشر في استثماراتها عموما بأكثر من ٣٠ في المائة ، ولكن المستثمرين الأجانب ظلوا حذرين في الدخول في استثمارات جديدة في الصناعات التحويلية للبلدان القائمة بإصلاحات مكثفة . ومع ذلك تظل مسألة أساسية قائمة وهي تتعلق بما اذا كان من الممكن ، وبأي شروط ، اجتذاب مجموعة أوسع من البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان الصغرى وذات الدخل المنخفض ، أو المساهمة بشكل أكثر مباشرة في عملية التكيف .

١٣٥ ـ وحيثما لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما قدم في كثير من الأحيان اسهاما هاما في تنمية الصادرات . والتغيرات في استراتيجيات المؤسسات الدولية وتنويع أنواع شركات الاستثمار تساهم في زيادة المرونة والتوجه التصديري .

١٣٦ ـ وهذه الاتجاهات الجديدة تشير الى فرص جديدة للبلدان النامية لالتماس الاستثمار الأجنبي المباشر . غير أن السياسات في بلدان المصدر والبلدان المضيفة في حاجة الى تعزيز لتسهيل وتشجيع مثل هذه الاتجاهات الناشئة حديثا . فمن جهة فإن أنواع المستثمرين الجديدة تتطلب في كثير من الأحيان دعما لوجستيا ومعلومات وتشجيعات وضمانات مالية وضريبية نشطة قبل نقل مكان الانتاج في بلد نام أو البدء في مشروع مشترك أو الدخول في اتفاق للتعاقد من الباطن .

١٣٧ ـ ومن جهة أخرى ، بإمكان البلدان المضيفة أن تحسن سياساتها لتعزيز قدرات مؤسساتها المحلية لجعلها أهلا لتكون شركاء للمستثمرين الأجانب . وتوافر موردين محليين قادرين للمواد أو المكونات أو الخدمات قد أصبح أيضا واحدا من أهم المعايير لتحديد موقع الاستثمارات الأجنبية . ويمكن أن تتراوح المساعدة الحكومية لذلك الغرض بين التدابير الضريبية والمالية وبين الخدمات الاستشارية وخدمات الاتصال وما اتصل بذلك من خدمات ، وكذلك انشاء برامج دعم خاصة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم . وعلاوة على ذلك قامت الحكومات في بعض "البلدان الناجحة" بدور نشط في تسويق بلدها كمستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في المفاوضات مع الحكومات الأجنبية . ووحّدت قواها أيضا مع مؤسساتها في التفاوض في مبادراتها ومفاوضاتها مع شركائها في الاستثمار الأجنبي ، ودعمت هذه المبادرات والمفاوضات .

١٢٨ - وبإمكان حكومات البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم توسيع هذه الجهود لمحاولة تنويع أصناف ومصادر المستثمرين الأجانب لتحسين التلاؤم مع نوع وحجم مشاريعها الاستثمارية .

سياسات بلدان مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر

١٢٩ - لقد ترك البعض من البلدان الرئيسية التي هي مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر ، على نحو تقليدي ، للشركات عبر الوطنية الكبيرة الحجم أمر الاعتناء بنفسها بالاستثمار الأجنبي المباشر ، دون توفير أكثر من مجرد اطار ليبرالي للاستثمار الأجنبي المباشر المتّجه نحو الخارج ، والتفاوض في نهاية الأمر في عدد من اتفاقات حماية وضمان الاستثمار الثنائية لحماية شركاتها عبر الوطنية من التأميم وما اتصل بذلك من مخاطر سياسية في الخارج(٣٤) . وكثيرا ما ترافق مثل هذه الاتفاقات اتفاقات بشأن ازدواج الضريبة .

١٣٠ - غير أن بعض البلدان الأخرى قد اعتمدت تدابير محددة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية شملت توفير الخدمات اللوجستية والمتعلقة بالمعلومات ، وتقديم الدعم لتحديد المشاريع الاستثمارية ومواءمة الشركاء ؛ وتوفير التمويل للبعثات ، وتهيئة المشاريع وتطوير دراسات الجدوى ودعم المشاريع الاستهلالية(٣٥) ؛ والتمويل الطويل الأجل والتمويل الرأسمالي ؛ والتدابير الضريبية الخاصة لصالح المؤسسات المستثمرة في الخارج ؛ والمخططات الوطنية لتأمين المخاطر السياسية التي تنطوي عليها الاستثمارات الأجنبية وائتمانات التصدير والضمانات لصادرات السلع الرأسمالية .

١٣١ - وفي حين أن لبعض المخططات الوطنية تركيزا على البلدان النامية ، كثيرا ما تطبق مخططات أخرى على أساس عام . ولكن يجب توخي الحذر لكي لا تعوق أحكامها ضمنيا أو صراحةً الاستثمار في البلدان النامية أو تزيد تكلفتها . فعلى سبيل المثال لا تغطي مخططات بعض البلدان لضمان المخاطر ضمانات لتمويل الاستثمار في أقل البلدان نموا ، أو هي تفرض حدودا قصوى صارمة على الائتمانات المتوسطة والطويلة الأجل لبعض البلدان المدينة فيما تجعل بلدان أخرى ضمانات الاستثمار مشروطة بابرام اتفاقات ثنائية لضمان الاستثمار أو تنص على شروط أخرى . ولا تسمح قوانين بعض البلدان الوطنية في مجال الضريبة بتطبيق مخصصات استثمارية أو بالتعويض بالأرباح في وقت لاحق عن خسائر الشركات المنتسبة المتحملة أثناء الفترة الاستهلالية . وبإمكان بلدان منشأ الاستثمار الأجنبي المباشر أن تبطل آثار الامتيازات الضريبية التي تمنحها البلدان النامية للصناعات الرائدة ، اذا هي فرضت ضرائب على ايراداتها عوضا عن ذلك . والأمثلة الايجابية تظهر بوضوح أنه من العملي الاتفاق على التطبيق الفعال لمثل هذه الحوافز في كل من البلدان المضيفة وبلدان المصدر في الفترات الاستهلالية الأولى(٣٦) .

من حماية الاستثمار الى التعاون في مجال الاستثمار

١٣٢ - هناك تحول بدأ يظهر في التأكيد على العلاقات الاستثمارية الدولية من اتفاقات حماية وضمان الاستثمارات التقليدية الى التعاون الفعال في مجال الاستثمار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وتشمل أمثلة محددة بذلك الخصوص اتفاقية لومي بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وبلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ، التي تنطوي على أحكام مفصلة لتشجيع التعاون في مجالي الاستثمار والصناعة ، والتي أدت ، في جملة أمور ، الى انشاء مركز التنمية الصناعية لصالح دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ . ويحتل التعاون في مجالي الاستثمار والصناعة أيضا مكانة كبيرة في عدة اتفاقات ثنائية أبرمتها الجماعة الاوروبية مع مختلف تجمعات البلدان النامية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والمجموعة الاندية والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى والمجتمع الكاريبي ، وكذلك مع فرادى البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وغير ذلك من المناطق(٣٧) .

١٣٣ - وهناك مثال آخر للتعاون طويل العهد في مجال الاستثمار والصناعة فيما بين اليابان ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا يشمل الدعم المالي الكبير للمشاريع الاستثمارية الصناعية الكبيرة الحجم في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وإنشاء مركز في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتشجيع التجارة والاستثمار والسياحة ، بطوكيو . وجرى في منتصف الثمانينات بدء خطة جديدة لتنمية الصناعات الآسيوية ، لدعم التنمية الصناعية بالتعاون المشترك بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والحكومة اليابانية . وتشمل الخطة التعاون التقني ، والمعونات المالية ، وتشجيع الاستثمار ، وتشجيع واردات المنتجات الصناعية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا إلى اليابان . وركزت البرامج القطرية والقطاعية لكل بلد من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تركيزا رئيسيا على تنمية الصناعات التصديرية ، بما في ذلك استحداث مناطق جديدة للتنمية الصناعية وللتجهيز لأغراض التصدير(٣٨) .

١٣٤ - وهذا التغير في الاتجاه نحو التعاون النشط في مجالي الاستثمار والصناعة يستحق مزيدا من التشجيع . وتشير التجربة مع ذلك إلى أن مثل هذه الاتفاقات للتعاون الثنائي لا بد لها ، لكي تكون فعالة ، من أن تتضمن أحكاما مالية متناسبة للتنفيذ الفعلي لأهدافها .

١٣٥ - وأخيرا فإن مختلف المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة الأطراف تقوم أيضا إلى حد بعيد بدعم الاستثمار في البلدان النامية ، والمشاريع المشتركة والتعاون الصناعي ، وكذلك التوجه التصديري لهذه البلدان . والاستثمارات المثمرة يدعمها على وجه التحديد تمويل الاستثمار من المؤسسة المالية الدولية .

وقروض الاستثمار متاحة أيضا في إطار برامج أخرى لمؤسسات البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية . وتنص وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف على تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب تحميهم من المخاطر السياسية ، وذلك أساسا بالنسبة للمشاريع الكبيرة الحجم . وتوفر المؤسسات المذكورة أعلاه ، وكذلك عدة منظمات أخرى متعددة الأطراف ، الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في مجال الاستثمارات الأجنبية ، وترتب للمفاوضات مع الشركات عبر الوطنية ، كما ترتب لقيام اتصالات بين الشركاء المحتملين في الاستثمار والتعاون .

١٣٦ - وفي حين كانت جميع هذه الجهود هامة وأعطت نتائج ملموسة في عدة حالات ، إلا أنه لا اصلاحات السياسات بعيدة المدى في البلدان النامية ولا أنشطة الدعم الدولية والثنائية الشاملة لم تكن قادرة على عكس اتجاه تركز الاستثمارات الأجنبية في البلدان المتقدمة ، وفي عدد صغير من البلدان المتقدمة النشطة إلى حد بعيد جدا ، وفي البعض من البلدان التي هي في مرحلة انتقالية . وبالتالي ، لم تكن هذه الجهود كافية لدفع تنمية صادرات البلدان النامية عموما . والظاهر أنه يلزم مبادرات أكثر تحديدا في مجال السياسات ، بما في ذلك إقامة تعاون أوثق فيما بين مؤسسات تشجيع الاستثمار في بلدان المصدر والبلدان المضيفة ، يكون موجها نحو مجموعات محددة من المستثمرين المحتملين وقطاعات محددة ومؤسسات معينة في البلدان المضيفة ، لضمان أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر وقع أوسع نطاقا على التنمية الصناعية والتصديرية للبلدان النامية .

زاي - دور التعاون التقني[٣٩]

١٣٧ - لقد اتفق في الأونكتاد الشامن على أنه يجب أن تعزز أمانة الأونكتاد أنشطتها للتعاون التقني في مجال التجارة بهدف تقوية القدرات الوطنية للتجارة والتنمية ، وتعزيز مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي . كما اتفق على انه يجب أن تشمل هذه الأنشطة اصلاحات السياسة التجارية (انظر الفقرة ١٦٣ من التزام كرتاخينا) .

١٣٨ - وبإمكان التعاون التقني من جانب الأونكتاد أن يقدم إسهاما هاما للبلدان التي تشهد عملية اصلاح . وبإمكان هذا التعاون أن يساعد على تصميم وتنفيذ اصلاحات في مجال السياسات ورصد تاثيرها على الاداء الاقتصادي ، بما في ذلك الصادرات . ويتمثل شرط أساسي لتصميم السياسات وتنفيذها ورصدها في إقامة قاعدة معلومات حول بنية الاقتصاد والروابط فيما بين قطاعات الصناعة ، واقامة روابط مع الاقتصاد العالمي . وبإمكان التعاون التقني أن يساعد على إنشاء قواعد معلومات ، وعلى تحليل المعلومات

المخزّنة وتحديد النتائج المحتملة لجملة ترتيبات السياسات المتنافسة . ويتمثل دور آخر للتعاون التقني في تقديم المساعدة للحكومات للتعامل مع البيئة الاقتصادية الخارجية . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تكون المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف هامة في تأمين وتحرير الوصول إلى الأسواق الخارجية ، بما في ذلك أسواق رؤوس الأموال الخارجية . والمساعدة على معالجة المسائل من نوع الجوانب العملية قد تكون مناسبة ، بما في ذلك مسائل مثل إدارة قوانين التجارة للشركاء التجاريين (قوانين مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية مثلا) ، والتفاوض في عهود تنظم القروض الدولية . وأخيرا ، بإمكان التعاون التقني أيضا أن يولّد تدفقا للمعلومات في اتجاهين . وكمثال لذلك ، فقد وفّر مشروع نظام الأفضليات المعمم الحوافز والأفكار والبيانات لجهد في مجال البحث أدى إلى إدخال تحسينات على البرنامج وإلى ربط نظام الأفضليات المعمم بإصلاح السياسة التجارية السوقية التوجه .

الحواشي

(١) انظر "توسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية" ، مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/WG/4/2) ؛ "التدابير والحوافز لتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات التي تملك قدرات للتصدير في البلدان النامية: أدلة ودروس من الخبرات المكتسبة" ، تقرير من أمانة الأونكتاد (UNCTAD/ITP/90) .

(٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر الأونكتاد ، السياسات التجارية والاستثمار والأداء الاقتصادي للبلدان النامية في الثمانينات ، ITP/30 (١٩٩٠) .

(٣) للاطلاع على مدى التغييرات ، انظر الأونكتاد "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩١" ، و"تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٢" .

(٤) انظر أيضا الأونكتاد ، توسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية ، مصدر سبق ذكره .

(٥) انظر F. Bourguignon and C. Morrisson, Adjustment and Equity in Developing Countries, OECD Development Centre, Paris, 1992 .

(٦) شرعت شيلي وسري لانكا وهما مدرجتان في عيّنة ١٤ بلداً ، ببرامج إصلاحية في السبعينات .

(٧) أي المكسيك ١٧ نقطة في المائة والمغرب ١٢ نقطة في المائة .

(٨) A.R. Khan, Structural Adjustment and income distribution: A review of issues and experiences, World Employment Programme Research, Working Paper No. 31 (December 1991), ILO, Geneva .

الحواشي (تابع)

(٩) انظر الاونكتاد ، "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٢" والاونكتاد تدابير وحوافز لتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات التي تملك قدرات للتصدير في البلدان النامية: أدلة ودروس من الخبرات المكتسبة ، مصدر سبق ذكره .

(١٠) انظر مثلا الاونكتاد ، "السياسات التجارية ، والاستثمار والاداء الاقتصادي للبلدان النامية في الثمانينات" ، مصدر سبق ذكره .

(١١) انظر ايضا: الاونكتاد ، "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٢" ، منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.92.II.D.7 .

(١٢) وهذا الاجراء وحده من شانه أن يقدم دعما للبلدان النامية يكون ضعف قيمة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من كافة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وهذا التقدير ، والمقارنة مع المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من بلدان المنظمة المذكورة ، قد ورد في تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "التعاون في مجال التنمية ، ١٩٩٢" ، الصفحة ١٨ . ويقدر البنك الدولي أن تحرير كافة الحواجز التجارية بنسبة ٥٠ في المائة من شانه أن يحفز صادرات البلدان النامية إلى الجماعة الاقتصادية الاوروبية واليابان والولايات المتحدة بواقع ٥٠ مليار دولار . البنك الدولي: "الآفاق الاقتصادية العالمية المرتقبة والبلدان النامية: ١٩٩٢" .

(١٣) سوف تعالج هذه المسائل بايجاز في هذا التقرير . وللإطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر: "توسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية" ، الوثيقة TD/B/WG.4/2 ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ .

(١٤) يعني تصعيد التعريفات أن معدلات الرسوم الجمركية مرتبطة على نحو ايجابي بمستوى التحويل . وبالتالي فإن المواد الخام تخلص من الجمارك معفاة من الرسوم أو بتعريفات منخفضة ؛ وتخضع شبه المصنوعات والمكونات والمواد الوسيطة لمعدلات رسوم معقولة ؛ وأعلى المعدلات تنطبق على السلع التامة الصنع .

(١٥) يمثل ذلك الزيادة المقدرة في حصائل الصادرات ويشمل الخسائر في عائدات الحصص . انظر W. Cline ، ١٩٩٠ ، مرجع سبق ذكره .

(١٦) ترد دراسة استقصائية حول هذه المسالة في وثيقة الاونكتاد المعنونة "تكاليف وعواقب التدابير غير التعريفية التي تؤثر على صادرات البلدان النامية تاثيرا ضارا" (TD/B/1284) ، ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

(١٧) لقد أنجزت هذه الوثيقة في أوائل كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، وهي تعتمد على مشروع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي .

الحواشي (تابع)

(١٨) على سبيل المثال تعلقت قرابة نصف حالات تسوية المنازعات المعروضة أمام مجموعة الغات وهيئاتها منذ عام ١٩٤٨ بالمنتجات الزراعية . ومنذ عام ١٩٨٧ ازدادت بشكل خاص نسبة المنازعات الزراعية . انظر بيان مجموعة الغات الصحفي رقم ١٥٤٣ ، ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، الصفحة ٩ .

(١٩) على سبيل المثال المعونة المقدمة للمناطق التي لها مستويات معيشة منخفضة أو بطالة خطيرة ؛ وسبل اصلاح اختلال الاقتصاد الخطير في دولة من الدول الاعضاء ؛ وتسهيل تطوير بعض الانشطة أو المجالات الاقتصادية التي لا يكون فيها لهذه المعونة أي أثر ضار على ظروف التجارة ذات المصلحة المشتركة .

(٢٠) في الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ كانت هناك أربع حالات منازعات لها صلة بالاعانات أثارتها إما كندا أو الولايات المتحدة أمام مجلس الغات أو اللجنة المعنية بالاعانات والتدابير التعويضية . وشملت هذه الحالات منتجات مثل لحم الخنزير ، وحبوب الذرة والخشب اللين المنشور والمغنسيوم .

(٢١) انظر أيضا الفرع دال أدناه "سياسة المنافسة".

(٢٢) مثلا حالة تسوية المنازعات في الغات بشأن القيود المفروضة في الولايات المتحدة على واردات التونة من المكسيك ، وحالة حديثة جدا عرضتها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على مجموعة الغات بشأن التصنيف الالزامي للاخشاب الاستوائية ومنتجات الاخشاب من جانب النمسا .

(٢٣) "السلع العامة" هي فئة من السلع والخدمات قد يكون فيها استبعاد المستهلكين أمر مستحيلا ، واستهلاك وكالة أو وحدة استهلاكية واحدة لا يستنفد توافرها للآخرين .

(٢٤) انظر C. P. Kindleberger, "International public goods without international government", American Economic Review ، آذار/مارس ١٩٨٦ .

(٢٥) C. Peterson, Trade conflicts and resolution methodologies, American Economic Review, ، أيار/مايو ١٩٩٣ .

(٢٦) تشمل هذه البلدان كلا من الارجنتين وباكستان والبرازيل وبيرو وتايلند وجمهورية كوريا وسري لانكا وشيلي وغابون وفنزويلا وكوت ديفوار وكينيا والهند .

(٢٧) اعتمدت مجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الاطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ (انظر الوثيقة TD/RBP/CONF.10/Rev.1).

الحواشي (تابع)

(٢٨) انظر البيان الصحفي الصادر عن وزارة العدل برقم ٩٢-١١٧ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ .

(٢٩) انظر المقال المعنون: "بريتن يحث على إعطاء دور لمجموعة الفات في إنفاذ المنافسة" ، صحيفة فاينانشال تايمز ، العدد الصادر في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وكذلك "مفوض الجماعة الأوروبية يحث على النظر في قوانين مكافحة الاحتكار العالمية" ، تقرير مكافحة الاحتكار وتنظيم التجارة (Antitrust and Trade Regulation Report) ، المجلد ٦٢ ، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢ ، الصفحة ٣٥٧ .

(٣٠) "الأونكتاد الثامن: تقرير تحليلي مقدم من أمانة الأونكتاد إلى المؤتمر" (TD/358) ، ١٩٩٢ .

(٣١) انظر L.K. Mytelka, Strategic partnerships: States, Firms and International Competition (London: Pinters, 1991).

(٣٢) انظر الأونكتاد: "دليل احصاءات التجارة الدولية والتنمية" ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E/F.90.II.D.I ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٣٣) الأونكتاد الثامن ، مرجع سبق ذكره . للاطلاع على معالجة أكثر شمولا لتدفقات التكنولوجيا الى أقل البلدان نموا ، انظر الأونكتاد "نقل وتطوير التكنولوجيا في أقل البلدان نموا: تقييم لقضايا السياسة العامة الرئيسية" - تقرير أعدته أمانة الأونكتاد بالتعاون مع ل. ك. ميتيلكا (UNCTAD/ITP/TEC/12) ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(٣٤) انظر "معاهدات الاستثمار الثنائية الأطراف" (ST/CTC/65) ، مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٨ ؛ و"معاهدات الاستثمار الثنائية الأطراف ، ١٩٥٩ - ١٩٩١" (ST/CTC/138) ، مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية وغرفة التجارة الدولية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٢ .

(٣٥) انظر Therese J. Belot and Dale R. Weigel, "Programs in Industrial Countries to Promote Foreign Direct Investment in Developing Countries", World Bank Technical Paper Number 155, The World Bank, Washington, 1991.

(٣٦) انظر Dr. O. Hobler, "Steuer als Hindernis" (Taxes as an obstacle to Foreign Investments), in Industrie, 5.9.1990, Vienna, Austria; and Dkfm. Dr. J. Schram, "Garantiert im Ausland" (Guaranteed if investing abroad), in Industrie, 4.7.1990; and Helene Deval, "Les investissements privés et publics en Afrique," in Marchés Tropicaux p. 2203, 21.7.89.

الحواشي (تابع)

(٣٧) ينص مخطط نموذجي وعنوانه "شركاء الجماعة الأوروبية في الاستثمار الدولي" ، في جملة أمور ، على المشاركة في تمويل التحضيرات للمشاريع المشتركة بين الشركات الأوروبية والشركات المحلية في اطار ترتيبات ثنائية محددة للتعاون المالي مع عدد من البلدان النامية .

(٣٨) انظر "Japan stabilisert Einflusszone in Asia" (اليابان تثبّت منطقة النفوذ في آسيا) ، في مجلة Nachrichten für den Aussenhandel ، ١٦ أيار/مايو ١٩٩١ .

(٣٩) انظر أيضا "سياسات تنمية الموارد البشرية ، مع اشارة خاصة إلى أنشطة التعاون التقني من أجل التجارة والتنمية" ، تقرير من أمانة الأونكتاد .

المرفق

الجدول ١

الأداء الاقتصادي والتجاري في البلدان النامية التي لها
برامج إصلاح شاملة ودائمة: التجارة الخارجية

المناطق/البلدان	أعوام الاصلاحات	إجمالي الصادرات: النمو الحقيقي بالنسبة المئوية السنوية ٨٠-١٩٩٠	إجمالي الصادرات: النمو الحقيقي بالنسبة المئوية السنوية ٨٥-١٩٩٠	إجمالي الصادرات: الحصة في الصادرات العالمية ١٩٨٠=١٠٠ ١٩٨٠	إجمالي الصادرات: الحصة في الصادرات العالمية ١٩٨٠=١٠٠ ١٩٨٥	إجمالي الصادرات: الحصة في الصادرات العالمية ١٩٨٠=١٠٠ ١٩٩٠	صادرات المصنوعات: حصص الأسواق العالمية المؤشر ١٩٨٠=١٠٠ ١٩٨٥	صادرات المصنوعات: حصص الأسواق العالمية المؤشر ١٩٨٠=١٠٠ ١٩٩٠	الواردات: النمو الحقيقي بالنسبة المئوية ٨٠-١٩٩٠	الواردات: النمو الحقيقي بالنسبة المئوية ٨٥-١٩٩٠
أمريكا اللاتينية/الكاريبي		٤,٨*	٥,٦	٢٧	٤٣	٥١	١٤٩	١١٤	٠,٠	٦,٣
بوليفيا	١٩٨٥	٠,١	٠,٩	٣	صفر	٥	INS	INS	٣,٣-	٦,٤-
شيلي	٧٦/١٩٧٥	٣,٧	٤,٧	٩	٧	٩	٥٥	٩٨	٠,٩	١٩,٩
كوستاريكا	٨٤/١٩٨٣	٣,٥	٤,٣	٢٨	٢٢	٢٤	٦٨	٥٢	٠,٩	٨,٠
جامايكا	١٩٨٥	٣,٠	٤,١	٦	١٤	١٥	INS	INS	٠,٥	٠,٦-
المكسيك	١٩٨٥	٥,٣	١,٤-	١٢	٢٧	٤٤	٢٣١	٢٨٣	٣,٣	٦,٥
أوروغواي	١٩٨٣	٣,٩	٧,٥	٢٨	٢٥	٣٩	٦٩	٧٣	٣,٤-	١٠,٧
البلدان الافريقية/جنوب الصحراء		٠,٨	٤,٨	٤	٧	١٥(ج)	٩٧	١١٦	٣,٩-	٣,٤
كوت ديفوار	١٩٨٤	١,٣	١,٨	٩(أ)	١١	١١	٩٥	٤٦	٣,٩-	٠,٣-
غانا	١٩٨٦	٠,٦-	٦,٨	٣	١	٣(ب)	INS	INS	١,١	٦,٣
غينيا(ج)	١٩٨٥	٦,٥	٧,٤	صفر	صفر	صفر(ب)	صفر	صفر	٣,٩	٣,٩
نيجيريا	١٩٨٦	٣,٤-	٤,٣	صفر	١	١	INS	INS	١٠,٣-	٨,٣-
السنغال	١٩٨٥	٤,٩	١,٥	١٨	٢٤	٢٣	١٢٣	٩٠	٣,٧	٦,٨
بلدان البحر الأبيض المتوسط										
المغرب	١٩٨٣	٥,٨	٨,٥	٢٤	٤٠	٥٣	٩٣	١٠٤	٣,٦	٦,٠
تركيا	١٩٨٤	١١,٠	٣,٥-	٢٧	٦١	٦٨	٥٧٣	٤٩٦	٧,٣	٣,٧
البلدان النامية في شرق وجنوب وجنوب شرقي آسيا		١٠,٩	١٤,٣	٤٩	٥٩	٧٧	١٤١	١٩٠	١٠,٣	١٤,٠
اندونيسيا	٨٨/١٩٨٥	٣,٣	٦,٣	٣	١١	٣٥	...	...	٦,٣	١١,٦
سري لانكا	٧٩/١٩٧٨	٧,٧	٤,٣	١٣	١٨	٣٥	١١٤	٣٦٥	٠,٥	٠,٨
مجموع البلدان النامية		٤,٥	٩,٩	٢٢	٣٨	٥٤	١٣٣	١٤٧	٥,٠	٩,٣
مجموع العالم		٤,١	٥,٦	٥٣	٥٩	٧٠	١٠٠	١٠٠	٤,٦	٦,٧

INS = Insignificant shares (حصص زهيدة) .

(أ) ١٩٨١ .

(ب) باستثناء البند ٦٦٧ من التصنيف النموذجي للتجارة الدولية (الماس) .

(ج) تقارير الشركاء القطرية .

٣٩٠٠ح

الجدول ٣

الاداء الاقتصادي والتجاري لبلدان نامية مختارة
لهـــا برامـــج إصلاح شاملة: الإنتاج والاستثمـــار

المناطق/البلدان	الناتج المحلي الاجمالي النمو الحقيقي بالنسبة المئويـة السنويـة ١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٩٠	القيمة المضافة التصنيعية بالنسبة المئوية السنويـة ١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٩٠	الاستثمار المحلي الاجمالي النمو الحقيقي بالنسبة المئوية السنوية ١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٩٠
امريكا اللاتينية والكاريبي	١,٦	١,٨	١,٧	...	٣,٠-	...
بوليفيا	٠,١	٠,٩	١,٣-	٣,٢	١١,١-	٣,٤
شيلي	٣,٨	٦,١	١٠,٦-	...	٠,٥	١٢,٩
كوستاريكا	٣,٥	٤,٦	٣,٣	٤,٣	٣,٧	٤,٨
جامايكا	٣,٠	٤,١	٣,٨	٤,٣	٥,١	١١,٨
المكسيك	١,٦	١,٣	١,٩	٣,٦	٣,٧-	٣,٦
اوروغواي	٠,٣-	٣,٤	١,١-	٤,٠	٩,٤-	٠,٨
البلدان الافريقية جنوب الصحراء	٣,١	٣,٧	٣,١	...	٤,٣-	...
كوت ديفوار	٠,٥	٠,٧-	٠,٧-	١,٨-	٨,١-	٩,٦-
غانا	٣,٣	٤,٦	٠,٨	٣,٦	٦,٨	١٥,٦
نيجيريا	٠,٨	٣,٧	١,٨	٤,٣	٩,٤-	٠,٤-
السنغال	٣,١	٣,٣	٥,٤	٥,١	٨,٣	٨,٩
بلدان البحر الابيض المتوسط وآسيا						
اندونيسيا	٣,٣	٦,٣	١١,٨	١٠,٧	٧,٣	٥,١
المغرب	٣,٦	٣,٩	٣,٨	٣,١	٣,٦	٣,٩
سري لانكا	٤,٣	٣,٣	٦,٣	٦,٧	٠,٣	٣,٨
تركيا	٥,٣	٥,٩	٧,١	٦,٤	٣,٧	١,٥
البلدان النامية في شرقي وجنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ	٧,٨	٩,١	١٣,٤	...	١٠,٦	...
مجموع البلدان النامية	٣,٣	٣,٦	٦,٠	...	٣,٣	...
مجموع العالم	٣,٣	٣,٦	٤,٠	...	٣,٨	...

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي .

الجدول ٣

توزيع أقل البلدان نموا في افريقيا وغيرها من أقل البلدان نموا بحسب أداء قطاع التصنيع (١٩٧٠-١٩٨٩)

	حصة المصنوعات في الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٠-١٩٨٩	نمو قطاع التصنيع في الثمانينات بالمقارنة بالسبعينات
الزيادة	٤٤	٣٩
النقصان	٣٦	٦١
بدون تغيير	٢٩	صفر
النسبة الاجمالية	١٠٠	١٠٠
العدد الاجمالي	٣٤	٣٣

المصدر: استنادا إلى الأونكتاد ، "أقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٩١" ، الجدول ٥ من المرفق .

الجدول ٤

المتوسط السنوي لمعدلات نمو حجم واردات
مختلف مجموعات البلدان النامية ١٩٧٠-١٩٩١

مجموعات البلدان	١٩٧٠-١٩٨٠ (١)	١٩٨٠-١٩٩١ (٢)	الفارق (١)-(٢)
أمريكا	٥,١	١,٦-	٦,٧-
شمال أفريقيا	٨,٨	١,٨-	١٠,٦-
بلدان افريقية اخرى	٦,٣	٢,٨-	٩,١-
غربي آسيا	١٦,٣	١,٩-	١٨,٢-
جنوب وجنوب شرقي آسيا	٧,٦	٩,٨	٢,٢
جميع البلدان النامية	٧,٨	٣,٩	٣,٩-
من بينها: أقل البلدان نموا	٣,١	١,٤	١,٧-
البلدان المثقلة بالديون	٧,٠	١,٣-	٨,٣١-

المصدر: استنادا إلى الأونكتاد: "دليل إحصاءات التجارة الدولية والتنمية" ، ١٩٩١ ، الجدول ٢-٣ .

الرسم البياني ١

الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرقي آسيا

(بملايين الدولارات الثابتة)

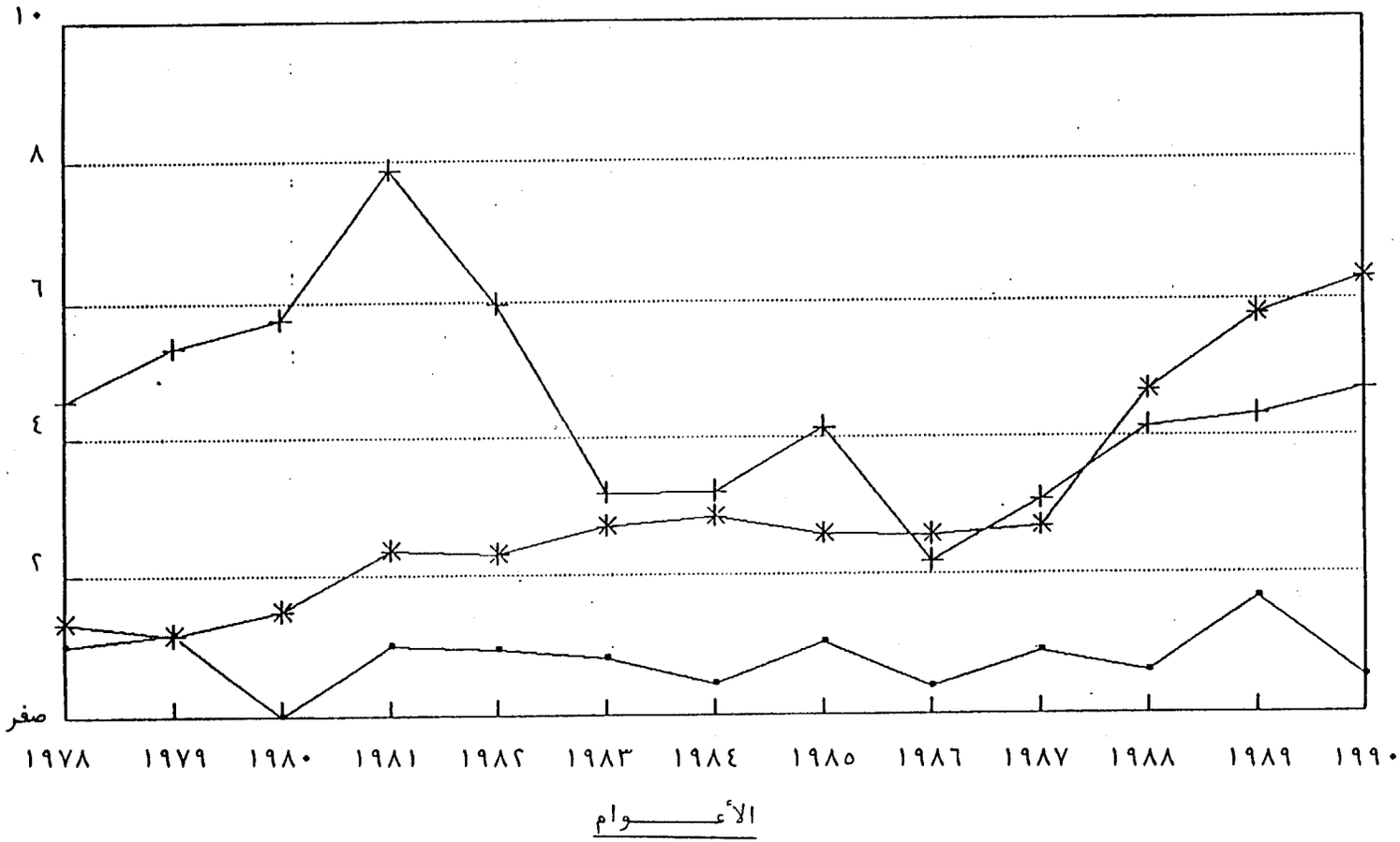

المصدر: الاحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي ، كانون الأول/ديسمبر وتموز/يوليه ١٩٩٢.